الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : تقنيات كمية مطبقة.

عنوان المذكرة :

أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة (1990-2013)

إعداد الطالبة:

-حراث حنان.

إشراف الأستاذة:

د/ زرواط فاطمة الزهراء.

أعضاء لجنة المناقشة

د/ رمضاني محمد	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة مستغانم
د/ زرواط فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة	مقررا	جامعة مستغانم
أ/ قصاص زكية	أستاذة مساعدة	مناقشة	جامعة مستغانم
د/ قبايلي حورية	أستاذة محاضرة	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2014 - 2015

دعـــــــاء

بسم الله الرحمن الرحيم

" بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت السميع العليم، اللهم وفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح لنا ولأمتنا أجمعين.

و اللهم اجعلني في الأول صالحا وفي الوسط فالحا وفي الأخير ناجحا

يا رب إذا أعطيتني مالاً لا تأخذ سعادتي وإذا أعطيتني قوتي لا تأخذ عقلي، وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي ".

..... آمين يا رب العالمين .....

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أشرف السيدات وأطهر الأمهات البلسم الشافي وقرة عيني مصدر وجودي ومنبع الحب والحنان أمي حفظها ورعاها الله، والى سر قوتي ، مصدر إلهامي و عطائي ،نبع سعادتي أبي الحنون أطال الله بعمره .

❖ وإلى أعز وأغلى إنسان عندي جدي بن يمينة عبد القادر أطال الله بعمره .

❖ إلى خالي أبي الصديق وزوجته الغالية وإبنته كوثر.

❖ و إلي جميع أفراد عائلتي .

❖ إلى كل من يفتح مذكرتي طلبا للعلم و المعرفة .

❖ وجميع زملائي وأصدقائي ، ولجميع أساتذتي الذين أمدوني بالعلم النافع .

❖ إلى كل من يحمل بقلبه كلمة لا إله إلاالله و يسعى في نشرها و شموخها بصدق و العمل

وشكراً

حراث حنان

شكـر وتقديـر

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا وقبل كل شيء الحمد لله و الشكر لله سبحانه وتعالى على كل النعم التي أنعمها علينا

ومنها العقل الذي فضل به الإنسان عن جميع الكائنات.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة " زرواط فاطمة الزهراء " وكل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا على تعليمنا من الأطوال الدراسية الأولى، وبالخصوص في الجامعة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ "

الفـــهـرس

المقدمة عامة	01
الفصل الأول : سياحة و الاستثمار السياحي	06
الفصل الثاني: نظرية النمو الاقتصادي	28
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي للنمو الاقتصادي	41
الخاتمة عامة	68
قائمة المراجع	51
فهرس المحتويات	75
قائمة الجداول و الأشكال البيانية	78

مقدمة عامة

مقدمة عـامة:

عرفت اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و النامية منها قفزة انتقالية نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة ، هذه التغيرات و التحولات جعلت الدول تهتم أكثر بقطاع الخدمات كبديل لتعويض النقص او الضعف في القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعات الاستخراجية كقطاع يساهم في زيادة مستوى النمو الاقتصادي .

و يعتبر القطاع السياحي من بين أهم فروع الخدمات و أكثرها ديناميكية عبر العالم ، فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية و قطاع اقتصادي واعد و متفاوت الأهمية من بلد لآخر و هذا تبعا للحجم الموارد السياحية التي تتوفر بها و الإمكانيات المادية و المالية ، البشرية و التكنولوجية المسخرة لتأهيلها في المستقبل و جعلها مقصدا سياحيا .

أصبحت السياحة فلسفة جديدة تتضح أبعادها الإستراتجية في كونها مورد هام في جذب مداخيل هامة من العملة الصعبة و بالتالي المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني و المساهمة في فتح باب التشغيل و تكوين اليد العاملة الماهرة و إمتصاص عدد كبير من البطالة ،و ذلك يكون من خلال تشجيع الاستثمار السياحي الخاص و العام ، المحلي و الأجنبي و زيادة حجمها مما يزيد من تنوع منتجات السياحية " وكالات سياحية ، فنادق ، ومطاعم ، وسائل النقل ..."مما يساهم في إرتفاع حجم النمو الاقتصادي .

و الجزائر على غرار كل الدول الأخرى واحدة من الدول التي تتوفر فيها إمكانيات سياحية متنوعة ، تاريخ ثري ، تضاريس ، شريط ساحلي يمتد على 1200 كلم ، صحراء شاسعة ، شواطئ محمية ،التي يمكن أن تشكل قطبا و مقصدا سياحيا عالميا يجلب إليه ألواح ومستثمرين .

وبما ان المصدر الرئيسي للثروة الجزائرية يتمثل في القطاع المحروقات ، وهذا الأخير مهدد بالزوال لذلك يجب على الدولة التوجه إلى قطاعات أخرى تساهم في تفعيل اقتصادها و إنعاشه ، وذلك عن طريق السعي إلى جلب عدد ممكن من المستثمرين خاصة الأجانب و ترغيبهم في الاستثمار في هذا القطاع من خلال إبراز أهم التسهيلات و الحوافز المقدمة من قبل الدولة لإغراء و جذب المستثمر و خاصة المستثمر الأجنبي .

و على ضوء هذا العرض و لمحاولة معرفة مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي بأساليب علمية تساعدنا على قياس العلاقة بينهما ،و نجد ان النماذج القياسية التي يتم استخدامها من قبل الباحثين لدراسة ، تحليل و تفسير المتغيرات الاقتصادية على أساس موضوعي غير متحيز بالاعتماد على بيانات معالجة التي تمثل

دعامة البحث ، وتصنع قيمته و جودته العلمية تصاغ في شكل رياضي عبر معادلات مبسطة لفهم العلاقات و توضيحها .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية البحث من الأهمية التي أعطيت للنشاط السياحي في الآونة الأخيرة من طرف السلطات العمومية و كذا مختلف الدول المتقدمة و النامية بحيث انه أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني من خلال توفير إيرادات مهمة بالعملة الصعبة .

الدور الذي يؤديه الاستثمار السياحي في تنمية و تطوير القطاع السياحي و توفير عدد كبير من فرص العمل المباشرة و الغير المباشرة ، الأمر الذي يجعل الاهتمام به في بلادنا ضروري للنهوض بالقطاع السياحي و التخفيف من حدة البطالة .

محاولة الاعتماد على الأساليب و الأدوات القياسية الإحصائية قصد بناء نماذج قياسية لدراسة و تفسير العلاقة ما بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي.

أسباب إختيار الموضوع :

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتني أختار موضوع " **ماهو أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر** " ، فبالإضافة إلى الدوافع الذاتية و المتمثلة في رغبتي و فضولي الزائد على التعرف على المستجدات التي طرأت على الاقتصاد الوطني ، و كذا ميولي للبحث في موضوعات الاقتصادية الكلية و موضوع النمو الاقتصادي و قطاع السياحة ، هناك دوافع موضوعية منها :

* الحداثة النسبية لموضوع الاستثمار السياحي و محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع في القطاع .

* الاهتمام بنظرية النمو الاقتصادي كموضوع يطرح إشكالات متعددة في الواقع كونه يؤرق الحكومات فبي كل الأماكن و الأزمنة كما يؤثر في سياسة الدولة على عدة أصعدة .

*إبراز الأساس النظري و التحليلي الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي و إسقاط ذلك على واقع الجزائر .

و في هذا الصدد أصبح القطاع السياحي عامة و استثماراته خاصة تحظى بأهمية كبيرة إذ تعمل السلطات العمومية على تشجيع و ترقية و تطويره ، من خلال توفير مناخ ملائم و محفز يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية ، و يمكن الوصول من خلاله إلى الأهداف الاقتصادية المرجوة و في هذا المجال يمكننا تحديد **إشكالية** الموضوع من خلال السؤال الجوهري التالي :

- ما مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

و من خلال هذا يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

* ماهية السياحة و الاستثمار السياحي ؟

* فيما تكمن أهمية النمو الاقتصادي ؟

* ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار السياحي و نمو الاقتصادي ؟

و حتى نتمكن من معالجة هذا البحث نضع إجابة مبدئية لهذه الإشكالية و التي تتمثل في الرضيات التالية:

* السياحة عبارة عن قطاع يؤدي إلى تطوير الاقتصاد ،و الاستثمار السياحي يتعلق بتوفير رؤوس أموال و توجيهها إلى إقامة مشروعات سياحية ؛

* النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني ؛

* الاستثمار السياحي من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد ؛

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و يتعلق بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة ،و المنهج التحليلي قصد ربط و تفسير العلاقة ما بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي في الجزائر ؛

الدراسات السابقة :

1- عيشي صليحة : مذكرة لنيل ماجستير تحت عنوان الآثار التنموية للسياحة (2004-2005) تناولت فيها الباحثة أهمية النشاط السياحي و آفاقه و ذلك بالاستناد على النتائج المحققة عالميا في القطاع

بالمقارنة بين بعض البلدان العربية كالجزائر وتونس ، المغرب باستخدام نماذج قياسية لقياس أداء القطاع ومساهمته في الاقتصاد ، فتوصلت إلى أن القطاع لم يحض بالأولوية في البرامج التنموية .

2- ساسي نعيمة : مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان دور التمويل السياحي في جلب الاستثمارات السياحية في الجزائر (2012-2013) حيث تناولت الباحثة أهمية السايحة بصفة عامة و الاستثمار السياحي بصفة خاصة ، وعملية التمويل السياحي حيث توصلت إلى ضعف عملية التمويل السياحي وهذا راجع إلى عدم وجود بنوك متخصصة في هذا المجال .

أقسام الدراسة :

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة قسم البحث إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي كما يلي :

الفصل الأول : تناولنا دراسة عامة حول السياحة بمختلف أنواعها و آثارها ،و أهمية الاستثمار السياحي و مدى قدرة الدولة على وضع الاستراتيجيات لترقية و تطوير هذا القطاع .

في حين **الفصل الثاني** تناول نظرية النمو الاقتصادي و مفهومها و مقاييسه و أهم محفزاته و عوائقه ، و أهم نظرياته.

أما **الفصل الثالث** تناولنا الدراسة القياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي ؛

* وفي الختام على ضوء الدراسة سنورد بعض النتائج التي نأمل أن تفيد الباحثين و متخذي القرار مستقبلا؛

* **الكلمات المفتاحية** : القطاع السياحي ، الاستثمار السياحي ، العمالة ، النمو الاقتصادي ، بناء نموذج قياسي .

الفصل الأول

السياحة والاستثمار السياحي

تمـــهيد:

إن السياحة تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية و ديناميكية عبر العالم ، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة و امتصاص البطالة و ترقية مناطق بأكملها ، و ذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع بإعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الحلي و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني ،

و للموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد ، ونظرا لاعتماد العديد من الدول في تنمية اقتصادها الوطني على السياحة لما لها من تاثير على الدخل الوطني و ميزان المدفوعات ، فإن الاستثمار في هذا القطاع أصبح عاملا ضروريا و أساسيا كونه يؤدي دورا لا يستهان به في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبد .

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق الى مايلي :

المبحث الاول : مفاهيم عامة عن السياحة ؛

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار السياحي محدداته و حواجزه ؛

المبحث الثالث : مقومات و ترقية الاستثار السياحي في الجزائر ؛

المبحث الأول: مدخل عام للسياحة:

تساهم السياحة في نمو الحضارات حول العالم من خلال ترويج التبادل ما بين الحضارات والثقافات المختلفة والارتقاء في التفاهم والتجانس بين الأفراد والجماعات في المناطق والبقاع المختلفة، إضافة لهذا فإن السياحة تساهم في تنمية الصادرات غير مرئية، وهكذا تعتبر مصدراً رئيسياً هاما للحصول على العملات الأجنبية وتشغل عدد كبير من الأفراد.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن السياحة ومفهومها:

أ. لمحة تاريخية عن السياحة [1]:

السياحة ظاهرة قديمة وبالتالي من الصعب تحديد البداية الحقيقية لها، وإن كانت كظاهرة قد أخذت تتبلور كمفهوم ونشاط الاقتصادي وظاهرة اجتماعية عصر النهضة، وفي ظل الثروات الزراعية، والصناعية في المجتمعات الأوروبية، يمكن حصر تطورها الفرعي فيما يلي:

1- مرحلة العصور القديمة:

كان دافع المكان القديم الحصول على الطعام، والمأوى، وتوخي المخاطر، والبحث عن مناخ أفضل أو الراعي، ومع تطور معارف الإنسان وخبرته ظهرت دوافع أخرى كالتجارة، ومقايضة السلع وأبسط مثال رحلة الشتاء والصيف عند العرب التي كانت تقوم بها قريش بغرض التجارة بينهم وبين بلاد الشام واليمن.

ومع ظهور طرق التجارة وتحسن النقل البري والبحري ازدادت إمكانيات الحضارات القديمة خاصة الفينيقيين واليونان والرومان، حيث أنَّ الفينيقيين انطلقوا من الساحل اللبناني وهو البحر الشمال والبحر الأحمر، ولم تقتصر رحلاتهم على أهداف تجارية بل تعدت إلى أهداف توسيعية واستكشافية رغبة في السفر والفسحة وبالتالي كانوا الرواد الأوائل للسياحة.

([1]) فيصل أحمد يونس، "**الجغرافيا السياحية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999م، ص11.

2- مرحلة العصور الوسطى [1]:

تمتد هذه المرحلة بين القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر، في هذه المرحلة حدث تراجع في الحركة السياحية نتيجة الحروب الناشئة، وكذا الصعوبات التي تعتري المسافر في الطريق بالإضافة إلى تأخر النمو الحضاري.

وأهم ما يميز هذا العصر هو قيام بعض المكتشفين والمغامرين برحلات طويلة كرحلة الإيطالي "ماركو باولو" الذي اكتشف طرق بين آسيا وأوروبا، واكتشاف "كريستوف كلومبوس" العالم الجديد 1493م، ورحلات "ابن بطوطة، والإدريسي وغيرهم من الرحالة".

3- مرحلة الحديثة:

تمتد هذه المرحلة من القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر برزت فيها عدة عوامل إيجابية دفعت بالسياحة إلى مرحلة متقدمة وجديدة، وكانت السبب الرئيسي في إيصالها ما هي عليه من الشمولية في العالم المعاصر، أبرزها الاكتشافات الجغرافية الحديثة التي أدت إلى اكتشافات أمريكا وأستراليا، وقد كان رواد هذه الاكتشافات بالإضافة إلى دوافع الاقتصادية والاستعمارية والسياسية، وهناك دوافع أخرى تمثلت في الرغبة للسفر والتنقل، حب المغامرة.

4- مرحلة المعاصرة:

تبلور مفهوم السياحة وتطور في هذه المرحلة كما تنوعت أهدافها وتزايد عدد السياح بشكل كبير وامتازت حركة السفر بمختلف وسائل النقل البرية والبحرية بكثافة كبيرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

(1) مرجع و موضوع سابقان ، ص14.

ب. مفهوم السياحة:

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الأخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية، ويمكن ذكر أول تعريف للألماني " جوبير فرويلر " عام 1905، والذي عرفها كما يلي:

''السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل ''[1].

أما الاقتصادي النمساوي "شوليرن شراتنهومن ''Schullard, H V'' عرف السياحة على أنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا "[2].

وعرفت أيضا بأنها: " مجموعة من العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام الإنسان اختياريا بتغيير محل إقامته بصفة مؤقتة لإشباع رغبات متعددة ليس من بينها الكسب عن طريق العمل "[3].

ويرى الأستاذ " هنزكير W. Hunziker " السويسري رئيس " الجمعية الدولية لخبراء السياحة العلميين في بحث نشر له بالألمانية عام 1959م بأن السياحة: " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة

([1]) أحمد الجلاد، "**التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**"، عالم الكتاب، طبعة الأولى، القاهرة 1988، ص108.

([2]) ريان درويش، "**الاستثمارات السياحية في الأردن**"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (1997)، ص11.

([3]) علاء سليمان الحكيم، ''**دراسة أولية حول إمكانية السياحة في مصر ودورها في التنمية**''، وقائع مؤتمر السياحة، دمياط (1986/04/20)، ص20.

لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدير ربحا لهذا الأجنبي "[1].

من التعاريف السابقة يتضح بأن السياحة تفيد انتقال الشخص من مكان إقامته المألوفة والمعتادة إلى أماكن أخرى من أجل إشباع رغباته في التنزه والترفيه وقد تندرج ضمن هذه الرغبات في ممارسة الطقوس الدينية والعلاج وغيرها. وتبدو أهمية السياحة في كونها نشاط اقتصاديا وصناعة قائمة تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال ما تساهم به من إرادات سياحية بالنقد الأجنبي، وتعتبر السياحة أيضا نشاطا اجتماعيا وثقافيا له ارتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان أي أنها رسالة حضارية وجسرا للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، وما من شك أن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد [2].

وتأتي السياحة صمن الحاجيات النفسية للإنسان، والتي أساسها الحاجة إلى الراحة في إطار نظرية الحاجات، التي حظيت بدراسات وباهتمام كبيرين من طرف منظرين اقتصاديين واجتماعين وسياسيين، أمثال "كارل ماركس Karl Marks"، و"دور كايم E. Durkheim" وغيرهما من المهتمين بدراسة الحاجات البشرية وتصنيفها حسب أهميتها في حياة الإنسان.

(1) د/ محمود كامل، "**السياحة الحديثة علما وتطبيقا**"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص16.

(2) عيشي صليحة، "**الآثار التنموية للساحة**" ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2005، ص20.

المطلب الثاني: أنواع السياحة وآثارها:

أ) أنواع السياحة: [1]

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيفها وفق مجموعة من المعايير كما هو موضح فيما يلي:

أ) 1- تقسيم السياحة وفقا للغرض:

تتأثر حركة السياحة بالغرض أو الهدف الذي يحمله السائح، فالرغبة لدى السائح تتولد لهدف ما أو غرض ما ودائما يسعى السائح إلى تحقيق هذه الرغبة أو الهدف ويبحث دائما عن برنامج سياحي معين أو سفره سياحية تحقق له هذه الرغبة، ومن هذه الأغراض:

- سياحة قضاء الإجازات والترفيه.
- سياحة لغرض العمل المؤقت.
- سياحة الصحة والعلاج.
- سياحة المؤتمرات والاجتماعات.
- سياحة الدينية.
- سياحة الثقافية.
- أغراض أخرى.

أ) 2- تقسيم الساحة وفقا للعدد:

- **سياحة فردية:** التي تتضمن سفر شخص واحد أو اثنين أو عائلة على أكثر معا.
- **سياحة جماعية:** والتي تتضمن سفر عدة أشخاص يربط بينهم رباط معين سواء كان رسميا كرحلات النوادي، الجامعات، أو غير رسمي كأن تكون رحلة منظمة من طرف إحدى شركات سياحية.

([1]) د. أحمد محمود مقابلة ، "**صناعة السياحة علما و تطبيقا** "،الطبعة الاولى ،دار الكنوز المعرفة ، عمان ، الاردن ، 2008 ، ص 36

أ) **3- تقسيم السياحة وفقا للعمر:**

- **سياحة الطلائع:**

يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 07-14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم خلالها الأطفال اكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة.

- **سياحة الشباب:**

هي تلك السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين يتراوح عمرهم ما بين 16-30 سنة.

- **سياحة الناضجين:**

وهذا يتضمن مرحلة عمرية من 35-55 سنة وهو عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة.

- سياحة المتقاعدين:

ويتراوح عمرهم ما فوق 60 سنة.

أ) **4- تقسيم السياحة وفقا لمعيار الجغرافي:**

- **السياحة الإقليمية:** والتي تعني السفر والتنقل بين الدول متجاورة مثل الدول العربية والإقليمية.
- **السياحة الداخلية:** هي تلك الانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولتهم.
- **السياحة الدولية:** والتي تعني الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة.

ب) آثار السياحة: [1]

دور السياحة في النشاط الاقتصادي أصبح ضروري وواقعة يقر بها الجميع وعليه وكغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى لها آثار إيجابية وفي الجهة الأخرى هناك آثار سلبية.

ب) 1- آثار إيجابية:

- تحقق التطور الاقتصادي والرفاهية من خلال زيادة الدخل الوطني وتحسين وضعية شراء المنتوجات.
- توفير مناصب الشغل.
- الاتصال الحضري والمزيج الثقافي مع الشعوب.
- الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا.
- ترفية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي.
- توفير العملة الصعبة نتيجة دخول الأجانب.

ب) 2- آثار السلبية:

ومن جهة أخرى لا تخلوا أيضا السياحة من الآثار السلبية والمتمثلة:

- الإخلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع.
- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة.
- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة.

المطلب الثالث: مكانة السياحة في الاقتصاد:

إن هدف من إقامة قواعد ونظم وأساليب إدارية للسياحة هو وصول لتغطية الناتج الاقتصادي بالنسبة للدول والمجتمعات التي تقوم على حماية الموارد الطبيعية والسياحة وبالرغم من أهمية العائد الاقتصادي للأنشطة السياحية

(1) د. نعيم الظاهر ،سراب الياس ، "**مبادئ السياحة** " الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن ، 2001 ، ص 77..95

إلا أنه لا يمكن اعتباره المعيار الوحيد للقرارات الدولة لتشجيع ودعم السياحة، فقد أصبحت هناك اعتبارات أخرى وراء السياسات الحكومية في تنمية السياحة وتشجيع نشاطها، لأنها تعتبر المحرك الرئيسي فهي مصدر دخل العملات الحرة التي تؤثر إيجابيا في ميزان المدفوعات، وعلاوة من تشغيل اليد العاملة، فإن للسياحة عائد ينعكس بالفائدة على السكان، من خلال زيادة النشاط الاقتصادي فالضرائب التي يدفعها السياحي تساعد الحكومات المحلية على تمويل التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات [1].

* **السياحة والتشغيل:**

- يختلف تأثير النشاط السياحي باختلاف أهميته في الدخل الوطني، وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، وخلفت دراسة وأجريت حول مدى تأثير السياحة في التشغيل إلى أنه:
- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.
- بالنسبة لباقي نشاطات السياحية فإنها تستحدث وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.
- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشأ وظائف بنسبة تقارب 100% من الوظائف التي تستحدثها الفنادق.
- وعليه فإن السياحة تنشأ 2,75 وظيفة لكل غرفة فندقية.
- وعليه فلا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات، كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية.

وأن الاقتصادي الإنجليزي "روب دافتسون" إلى اعتبار أن السياحة تنشأ نوعين من الوظائف: [2]

([1]) منير حجاب، "**الإعلام السياحي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، طبعة الأولى، 2002م، ص21.

([2]) عيشي صليحة، "**الآثار التنموية للسياحة**"، مرجع السابق، ص77.

- **العمالة المباشرة:** والتي تشمل الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسائح مثل عمال الفنادق والمطاعم، والمكاتب السياحية والرحلات والنقل، أي العمالة التي تشرف على سفر السائح وراحته وإيوائه وطعامه.

- **العمالة غير المباشرة:** والتي تشمل الوظائف المؤسسات والتنظيمات التي تمد الأنشطة التي تخدم السائح مباشرة باحتياجاتها من السلع والخدمات مثل قطاع الخدمات والصناعات الحرفية والمزارع والصناعات الغذائية التي تمد الفنادق بالمواد الغذائية.

*** السياحة وميزان المدفوعات:**

من المعلوم أن أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني تتحدد، بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي، التي من أن تحدث فوائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة الأزمات، تعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، تأخذ هذا الإنفاق صورا متعددة أهمها:

- الإقامة في الفنادق.
- استخدام وسائل النقل من جوي وبحري وبري.
- الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة " الغذاء مثلا ".
- الإنفاق على مستويات السلعية، خاصة في سياحة المشتريات.
- رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.
- رسوم الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين الصادرات السياحية وغيرها من الصادرات خاصة السلعية منها، يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن السائح المستهلك للسلع والخدمات يأتي إلى الدولة المصدرة للخدمات السياحية خلاف المصدرات السلعية التي تصل إلى المستهلك في موطنه.

- أن السائحين القادمين إلى البلد المصدر للخدمات السياحية يقومون بشراء أنواع مختلفة من السلع والخدمات في البلد المضيف في حين أن الصادرات الأخرى فيها المعاملات على سلعة أو خدمية معينة بذاتها.

* وهناك العديد من الاعتبارات التي تبرز ضرورة الالتهام بزيادة الإيرادات السياحية من العملة الصعبة خصوصا في الدول النامية التي تتمتع بإمكانيات سياحية طبيعية أو تاريخية أو ثقافية منها:

– أن الخدمات السياحية تعد من الصادرات القابلة للنمو، كما أنها تقوم على استغلال ثروات طبيعية ومعالم أثرية تاريخية، ومزارات دينية لا تدر عائدا بغير الاستخدامات السياحية.

– حاجة البلاد النامية التي لها إمكانيات سياحية إلى العملات الصعبة اللازمة لمواجهة متطلباتها الخارجية.

وخلاصة القول أن أحد السبل الهامة أمام الدول النامية للحصول على ما تحتاجه من نقد أجنبي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية هو استغلال إمكانيتها السياحية بشكل أمثل.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار السياحي محدداته وحواجزه:

أن الاستثمار السياحي عائد ليس سريعا ويحتاج إلى مستوى من التشغيل والعمالة المدربة، لذلك فالعديد من الدول المستقبلية للسائحين اتخذت العديد من الإجراءات لتشجيع جلب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي[1]:

يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في القطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تنتجه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف عن مدى تدفق رؤوس أموال المحلية والأجنبية

(1) د. موفق عدنان عبد الجبار الحميري "**اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة** " عمان مؤسسة الوراق ، 2009 ، ص 76

للاستثمار في مجال السياحة وإلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي، للتعريف بالمنتوج السياحي.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي:[1]

يتقيد الاستثمار السياحي بعدة عوامل ومحددات تجعله يأخذ الحجم اللازم له أولا ثم تظهر منافعه وآثاره لاحقا منا أن هناك عوامل تحد من نمو وتعيقه.

1) طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي:

يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دور كبير في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية، كما أن تمتع السوق بمعلومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال، فهي التي تعمل على اجتذاب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافق الطبيعية وما يزخر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة و تراث حضاري عريق.

2) التسهيلات والحوافز المقدمة: [2]

تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة منها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محليا أو وافدا وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع ويمكننا تقسيم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:

([1]) نبيل الروبي، **"اقتصاديات السياحة"**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991م، ص68.

([2]) منال عبد المنعم، **"السياحة تشريعات ومبادئ"** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2000، ص28.

أ) التسهيلات السياحية:

أن توفر الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة وتوفير السلع الكمية والنوعية، كل هذا كفيل بالاستيعاب المزيد من السياح والقيام بالمزيد من الاستثمارات سياحية.

ب) الحوافز والإعفاءات المقدمة:

تتمثل في تهيئة مناخ ملائم للاستثمارات السياحية وذلك من خلال وضع قانون خاص بالاستثمارات السياحية بهدف التنمية وتطوير القطاع ومرافقة وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة بالإضافة إلى تزويد المستثمرين بالمساعدات المالية.

3) وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية: [1]

تتعدد وسائل دفع الاستثمارات السياحية إلى الأمام حيث تأخذ طرقا وفعاليات عدة أهمها:

أ) تخطيط سياحي علمي وشامل:

نظرا لكون السياحة علما وصناعة قائمة بذاتها فهي تحتاج إلى تخطيط كأداة لازمة للاقتصاد الدولي الحديث سواء كان ذلك في الدول المتقدمة اقتصاديا أو النامية، ويعرف التخطيط السياحي بأنه: " استغلال تام للمصادر الطبيعية والبشرية والمالية ذات العلاقة بالسياحة إلى أقصى درجات المنفعة القومية وحتى يتم الأخذ بهذا التخطيط لابد من دراسة واقع مختلف المناطق السياحية وإعداد السياحة لذلك تلخص طريقة إعدادها بأن يتم اختيار الأهداف وإجراء الدراسات ميدانية لتحديد المقومات والموارد المتاحة وتقرير مرجعية التنفيذ بالوسائل اللازمة ثم الرقابة والإشراف والمتابعة لتحسين الأداء.

(1) ريان درويش، **"الاستثمارات السياحية، الأردن"** ، رسالة ماجستير في التخطيط، جامعة الجزائر، سنة 1997، ص43.

ب) الترويج لغرض الاستثمار السياحي الموجودة:

يجب عدم إغفال الدراسات عن كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن عملية الاستثمارية، وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية وتحتاج تلك الدراسات إلى خبرة كبيرة محلية وأجنبية متخصصة.

ت) التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية:

لابد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على مستويات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى حجم الحركة السياحية وشكل هذا التنظيم يختلف من بلد لأخر تبعا لأهميته التي يولها البلد لهذا الاستثمار خاصة من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وقد تقوم بتلك الاستثمارات مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة غالبا ما تكون تحت إشراف حكومي أثناء إشراف تلك المؤسسات ومتابعتها لعملية الاستثمار لتحقيق التكامل بين الخطة الاقتصادية والخطة السياحية.

المطلب الثالث: حواجز الاستثمار السياحي: [1]

أهم ما يواجه الاستثمار في مجال السياحة ما يلي:

- نقص في الموارد المالية لدى المستثمرين المحليين بسبب ضآلة المداخيل وعدم القدرة على الحصول على القروض من البنوك.
- تأشيرات الدخول تشكل بعض التعقيدات المعيقة للسياحة.
- خطوط النقل الجوي وضريبة الدخول فعدم توفر خطوط نقل جوية حديثة ومؤهلة وبأسعار تنافسية أمر يعيق الاستثمار السياحي.
- عدم تحديث الفنادق والأماكن الإقامة المتوفرة وعدم إضافة خدمات جديدة وتجهيزات وأمور مكملة للسياحة.
- عدم تأهيل القوى البشرية.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

(1) ريان درويش ، **" الاستثمارات السياحية "**، مرجع نفسه ، ص70

- عدم توفر خطة سياحية مرجعية، بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتأخر الاستثمار.

المبحث الثالث: مقومات وترقية الاستثمار السياحي في الجزائر:

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر: [1]

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية تتمثل هذه الشروط في المقومات السياحية والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة لاستغلال تلك المقومات السياحية تتمثل أساسا في:

1) المعطيات الجغرافية:

تقع الجزائر في الضفة الغربية لحوض المتوسط فهي زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 2000 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، كما تتربع الجزائر على مساحة 238,1741 كلم^2 مليونان تحتلها الصحراء هذا الامتداد الذي يتشكل منه جزء صحراوي هام يترامى حتى شبه الجزيرة العربية.

إن أرض الجزائر الموجودة بين 18° و 13° من خط العرض الشمالي وبين 9 من خط الطول الغربي و 12 من خط الطول الشرقي (خط الوسط الفاصل بين أطراف الكرة الأرضية يمر بالقرب من مدينة مستغانم صغيت في قالب طبيعي متميز جداً، حيث أن الجزء الأعظم من الشمال له مناخ متوسطي ويسوده الأطلس التلي، بينما يسود الجنوب الصحراوي الأطلس الصحراوي.

(1) خالد كواش، **"مكانة وأهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (حالة الجزائر)"** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، فرع التخطيط جامعة الجزائر ، دفعة 2003 . 2004 ، ص35.

2) المعطيات التاريخية والثقافية:

أن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهداً للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي المتوسطي والإفريقي، فمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ والشاهد عليها قلعة بني حمادة ببجاية، وقد صنفت اليونسكو مناطق أثرية بالجزائر ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي كمنطقة الطاسلي وتيبازة وجميلة وتيمقاد ووادي ميزاب وحي القصبة، كما يتبين أن السياحة الثقافية والترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية حيث يزداد الطلب عليها وبهذا الصدد تتميز الجزائر بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا بفضل امتداد المناطق الساحلية من الساحل إلى الصحراء.

3) المقومات المادية:

بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المقومات الطبيعية والحضارية والثقافية في جلب السياح، إلا أن ذلك يتطلب دعما ماليا كتوفير الطرق والموانئ وشبكات الاتصال ولعل أهم دعم مادي هو الطاقة الفندقية ومدى تناسبها مع مستوى هؤلاء السياح وفي ذات السياق فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال 5992 سريرا موزعا على المدن الكبرى، ثم شهد هذا العدد تطورا مع تعاقب الخطط الاقتصادية المتبعة وصولا إلى المرحلة التسعينات التي شهدت هذا العدد تطورا منتظما مع تعاقب الخطط الاقتصادية المتبعة وصولا إلى المرحلة التسعينات التي شهدت تحولات في كل المجالات ومنها السياحة التي عرفت فيها طاقة الإيواء تطورا ملحوظا من حيث عدد الأسرة وتصنيفات الفنادق.

المطلب الثاني: ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر: [1]

فيما يخص هذه الميزة فالجزائر لا تبتعد أساسا من التطبيق العام الملاحظ على المستوى الدولي، ذلك أنها وضعت حيزا لنظام قانوني وتنظيمي مستحدث من أجل تشجيع وترقية الاستثمار وكذلك إنشاء جهاز حكومي والمتمثل في وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات يستوجب بالتأكيد إدخال:

- الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي من أجل تقوية القانون الوطني لترقية الاستثمارات.
- شروط الحصول على العقار السياحي المطهر.
- تنظيم وإجراءات مبسطة لتسيير بناء التجهيزات السياحية.
- يظهر من كل ما سبق أدوار السلطات العمومية يبقى أساسا من أجل توفير الشروط الملائمة لإعادة بعث الاستثمارات التي مازالت تشكل عاملا أساسيا في استحداث مناصب الشغل وخلص الثروات من بين هذه العمليات التي يجب وضعها حيز التنفيذ على المدى القريب والمتوسط تظهر الاقتراحات التالية:

أ) وضع بصفة عملية وسائل التحكم في العقار السياحي الذي يتم إنشائه حديثا من قبل الحكومة وهما الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسات الوطنية للدراسات السياحية.

بالإضافة للمهام الموكلة لها فيما يخص التحكم العمومي في العقار السياحي وتسيير الممتلكات فيوكل لكل في هذه المؤسستين السهر على التطبيق قرارات الحكومة فيما يخص السياحة العمومية والمناخية واحترام الاختيارات والتوجيهات الموجودة في نصوص محددة والميسرة لاستغلال مناطق التوسع السياحي.

ب) بصفة متوازية يتعين من الضروري تعبئة القروض من أجل تجهيز أراضي مناطق التوسع السياحي في إطار مهام وصلاحيات الدولة في مجال التهيئة الإقليمية من أجل تحضير المواقع المعدة لتشغيل مشاريع الاستثمار الفندقي.

1. ساسي نعيمة، "**دور التسويق السياحي في جلب الاستثمارات السياحية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق، سنة 2013/2012، ص99.

ج)وضع حيز التنفيذ قرض فندق منخفضة يكون من شأنه تشجيع المبادرات ويسمح بمؤازرة المتعاملين على المستوى السامي في إنجاز هياكل الاستقبال.

د) إن دور الجماعات المحلية تبقى هي الأخرى الأساسية في ترقية الاستثمارات في هذا السياق يجب على السلطات المحلية أن تهيئ على مستوى ميزانياتها لتحضير القروض المخصصة لتأمين مواقع ومناطق تواجد المشاريع السياحية.

هـ)إن استحداث مناطق ذات الأولوية للتهيئة بالتشاور مع المؤسسات القطاعية الوطنية والمحلية المكلفة بتسيير العقار السياحي الذي يكون من طبيعته تعبئة وتوجيه المستثمرين في اتجاه المشاريع حيث يجب وضع حيز التنفيذ التكامل والتنسيق في تهيئة وتجهيز المناطق السياحية.

المطلب الثالث: مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر: [1]

المؤسسات السياحية في الجزائر:

يكمن دور المؤسسات السياحية في تنفيذ السياسة السياحية الموضوعة من طرف السلطات، وتختلف هذه المنظمات من بلد إلى آخر حسب درجة التطور به، وهذه المؤسسات تعمل كلها من أجل تنشيط وترقية السياحة، وبالنسبة للجزائر فإننا نجد المؤسسات التالية:

أ) الديوان الوطني للسياحة:

أنشأ بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في أكتوبر 1988، وتتمثل مهمته في المشاركة في إعداد السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، وفي إعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها وبهذا الصدد فهو يكلف خاصة بما يلي:

* إنجاز أو تكييف من ينجز أي دراسة عامة أو خاصة ذات علاقة بهدفه.

([1]) د/ عيسى مرازقة، محمد الشريف شخيشان، **"الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودرها في التنمية المستدامة"**، يومي 09-10 مارس 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.

* جمع وتحليل واستغلال المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالترقية السياحية وعلى الخصوص تقييم نتائج الأعمال المقررة.

* إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب المعتمدة في هذا القطاع.

* المشاركة في ترقية السياحة ومتابعة العمليات المعتمدة في هذا القطاع.

* المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية.

* تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان ترقية السياحة.

ب) مؤسسات التكوين:

توجد على مستوى الوطن ثلاث مؤسسات مختصة في التكوين السياحي، هذه المؤسسات نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): مؤسسات التكوين السياحي.

المعهد	الطاقة	المستوى وفروع التكوين
معهد ببوسعادة	300 مقعد	تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، المطبخ
معهد تيزي وزو	300 مقعد	تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، المطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحة
معهد الجزائر	100 مقعد	ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي

Idition : Hachimi, Madouche : Le Tourisme En Algérie, Edition Houma, Alger, 2003, P16.

ج) الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT):

حسب المرسوم رقم 98-70 الصادر 21 فيفري 1998 فهي مكلفة بـ :

- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي.

- اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
- إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية والمعدنية.

د) الدواوين المحلية للسياحة:

يوجد على مستوى الوطني 51 ديوان محلي للسياحة،وحسب المرسوم رقم 85-15 الصادر بتاريخ 26 جانفي 1985 فهي مكلفة بـ :

- إعلام السياح وتنظيم الرحلات السياحية.
- عرض الخدمات المرشدين المحليين.
- المساهمة في حماية وحفظ المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية.
- المشاركة في إحياء الأعياد المحلية.
- التنسيق والتبادل مع الدواوين المحلية الوطنية والأجنبية.

هـ) الجمعيات السياحية:

ومن أهم الجمعيات نذكر:

- الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة والسفر.
- اتحادية عملاء السياحة.
- الجمعية الوطنية لترقية السياحة.
- الجمعية الوطنية للدفاع والتعبير عن السياحة.
- الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة.
- الفيدرالية الوطنية للفنادق والمطاعم. [1]

(1) مرجع و موضوع سابقان،ص14، 15.

و) مديريات السياحة:

يوجد في كل ولاية من ولايات الوطن، وهي مكلفة بمراقبة ومتابعة الفنادق والوكالات طبقا للتنظيم وترقية الاستثمار.

ز) الوكالات السياحية:

وما يميز الوكالات السياحية أنها متعددة الأنشطة، فهي تقوم بما يلي:

- بيع منتجات مقدمي المنتجات السياحية.
- بيع تذاكر النقل البري، البحري، وخاصة الجوي.
- تأجير السيارات للسياح.

ح) مؤسسات التسيير السياحي والفندقي:

ولها أكثر من 14 فرع ومنها: عنابة، بسكرة، غرداية، الأوراس، .... [1].

([1]) مرجع وموضوع سابقان ، ص15،16.

الفصل الثاني

نظرية النمو الاقتصادي

تمـهيد:

لقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بموضوع النمو الاقتصادي حيث تزايد هذا الاهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها.

و أصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه ، حيث تم وضع نماذج رياضية تدرس نسبة هذا التأثير و قيمته ، بالإضافة إلى محاولة تحديد نوع هذا التأثير أكان خارجيا أو داخليا .

ومن هنا تظهر ضرورة معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتي نوردها في النقاط التالية:

المبحث الاول :مدخل عام لنظرية النمو الاقتصادي ؛

المبحث الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي و أهم محفزاته و عوائقه ؛

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ؛

المبحث الأول: مدخل عام لنظرية النمو الاقتصادي:

سنحاول في هذا البحث إعطاء مختلف المفاهيم الأساسية التي تقتضيها الدراسة والتي من شأنها أن تساعدنا على الفهم الجيد لنظرية النمو الاقتصادي، وكمدخل عام للموضوع فإننا سنبدأ بتعريف النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أهميته ووصولا إلى خصائص النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

قبل التطرق لتعريف النمو الاقتصادي يجب الإشارة أولا لتعريف التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية: تعرف على أنها العملية التي يرفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن وهذا يعني أن التنمية تتحقق إذا كان معدل التنمية يفوق معدل النمو المكاني [1].

أما النمو الاقتصادي فقد أعطى بعض الاقتصاديين عدة تعريف نذكر منها ما يلي:

"يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع كمية من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل القومي والفردي [2].

وكتعريف آخر يمكن القول: "أن النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

وبالتمعن في هذين المفهومين يتعين التأكيد على ما يلي: [3]

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في ألـ (PIB) أكبر من معدل نمو السكان، ومنه يمكن القول:

([1]) د/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" **اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص16.

([2]) د/ سالم توفيق النجفي،" **أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000، ص294.

([3]) د/ محمد عبد العزيز عجمية، د/ إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية، دراسات تطبيقية ونظرية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص71.

- **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.**

- يجب أن يكون هذا المعدل – معدل زيادة الناتج القومي أو معدل زيادة الدخل الفردي – حقيقي وليس النقدي، أي يجب أن يكون المؤشر التالي موجب:

- **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.**

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية.
- النمو الاقتصادي يقضي على الفقر.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي:[1]

إن تيسمون كزننس " أوضح ستة خصائص للنمو الاقتصادي سنذكر منها:

أ) المعدلات المرتفعة من نصيب الفرد الناتج والنمو السكاني:

مرت كل دول المتقدمة في خبراتها التاريخية للنمو الاقتصادي بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نفس الفرد من الناتج والزيادة السكانية فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2% ، 1% بالنسبة للنمو السكاني أو 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ولقد

(1) ميشيل تودارو، **"التنمية الاقتصادية"**، ترجمة د. محمود حسن حسني، د. محمود حامد محمود عبد الرزاق، الطبعة الانجليزية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1427ه / 2006م ، ص175، 179.

تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لهذه الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ب) معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

لقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على ما توصل إليه "كزنتس" أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية لأن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج توضح الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج فإن الاقتصاديين غالبا ما يقيمون نمو هذه الإنتاجية.

وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ت) المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي:

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو وهي المعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي يصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية.

ث) الامتداد الاقتصادي الدولي:

إن العنصر الأول مرتبط بالميل التاريخي للدول الغنية المسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال قوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، ولهذا كان له تأثير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر، كذلك فتح الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية، على الدول الفقيرة مثل السيطرة على جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي

أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال وذلك من خلال الحصول على مورد أولية وفتح أسواق للتصدير منجاتها في تلك المستعمرات.

ج)الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

رغم الزيادة في الناتج العالمي عبر القرنيين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث ما زال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.

المبحث الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وأهم محفزاته وعوائقه:

سنتعرض في هذا المبحث إلى مقاييس وأهم محددات النمو الاقتصادي وعوائق ومحفزاته.

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق الذكر.

1) الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس. [1]

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

([1]) محمد ناجي حسن خليفة،" **النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم**"، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

2) الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3) متوسط الدخل (الدخل الفردي): [1]

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وهدفا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على مستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب.

أ) معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته، في ما يلي:

$$Cm_s = (Y_t - Y_{T-1} / Y_{T-1}) * 100$$

حيث : cm_s: معدل النمو البسيط.

yt: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t .

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

ب) معدل النمو المركب:

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$y_n = (1 + cm_c)^n$$

[1] محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، " **النظرية الاقتصادية الكلية**"، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

$$cm_c = \sqrt[n]{\frac{y_n}{y_o}} - 1$$

حيث:

cm_c : معدل النمو المركب؛

n : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

y_o : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لأخر فترة (n).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$Ln\ y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = ln\ y_t - a$$

حيث:

$Ln\ y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

a: ثابت.

cm_{c+} : معدل النمو المركب في السنة.

t : الزمن.

المطلب الثاني: محفزات النمو الاقتصادي[1]:

أ) العوامل الاقتصادية:

لم تقتصر على دراسة أسباب فشل الدول النامية في تحقيق النمو إنما شملت العوامل المحفزة وتنطوي هذه العوامل فيما يلي:

أ) 1- عامل الاستثمار في الموارد البشرية:

عند دراسة نظريات التنمية توضح أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية في عملية الانتماء، حيث توسعت فكرة رأس المال الإنفاق على الصحة والتعليم والبحوث الإنتاجية.

أ) 2- استخدام السياسة المالية العامة:

يتم تعيين السياسة المالية وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو أي أنه تطبيق إزاء السياسة المالية العامة لا يعتبر أمرا سليما.

أ) 3- عامل التدخل الحكومي:

تتراوح أشكال التدخل الحكومي ما بين بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية والدخول المباشر في الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية من ناحية أخرى.

ب) العوامل الغير الاقتصادية:

ومن العوامل الغير الاقتصادية التي تنطوي فيما يلي:

[1] . د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،" **الاتجاهات الحديثة في التنمية**" ، طبعة الإشعاع ، إسكندرية 2001 ص 91

ب) 1- العوامل السياسية:

تمثل مدى توافر السيادة السياسية للدولة وطبيعة تكوين الحكومة السائدة، أي أن كانت تواجه عناية كبيرة لعملية الانتماء أم أنها تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.

ب) 2- العوامل الاجتماعية:

لكل مجتمع هياكل اجتماعية لها تأثير على قوة نمو الاقتصاد محاولة للإسراع بعملية النمو لا بد أن تعمل على تغيير تلك الهياكل القائمة ومن ثم توجد ضرورة لإحداث تغيرات أساسية في المواقف ورؤى الأفراد في المجتمعات النامية.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي[1]:

تتلخص معوقات حركة النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

أ) العامل الديمغرافي: يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، إذ أن النمو السكان بمعدلات سريعة في معظم هذه الدول يلقى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

ب) مشكلة تكوين رأس المال: يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ولا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب بل نعني به كذلك تحقيق الاستثمار.

ج)التخلف التكنولوجي: من الحقائق الثابتة أن التخلف التكنولوجي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إلا أن كل الدلائل تثير على هبوط مستوى التكنولوجي في الدول المتخلفة.

د) ضعف المستوى التعليمي: إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج صار من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية التدريبية لقوة العمل

[1] د. حسن عمر ،" **التنمية و التخطيط الاقتصادي**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، 2004 ،ص 45...49 .

إضافة إلى ما ذكر فإن من ضروري الإقدام على الاستثمار في التعليم، إن كانت تكلفة الفرصة الضائعة على ما يبدو مرتفعة.

هـ) ضعف الخدمات الصحية: لا جدال أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تحقق.

والارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة والجهد المبذول من طرف الأفراد العملين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون المستوى متدنيا.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي: [1]

سوف نتطرق إلى النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي، ثم الفكر الاقتصادي المعاصر.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

اتفق معظم كتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو أنه دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

كما اعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقديم الفن الإنتاجي وبعملة تكوين رأس المال حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنتين، كما اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، وتتمثل هذه العلاقة في أن عملية تكوين رأس المال تتأثر بالنمو السكاني من خلال أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقص الغلة في الزراعة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيون:

في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث **" جون مايناردكينز "** ثورة فكرية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب **" كينز"** يجب على الدولة أن تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

(1) فايز إبراهيم الحبيب،" **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة عبد الملك سعود، السعودية، 1985، ص18.

ولقد قرر **''كينز''** في تحليله لمشاكل النمو في الدولة المتقدمة أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا ركز **''كينز''** على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر:[1]

1) نظرية النمو المتوازن: **''بول روزنتشين''** صاحب نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن، حيث يرى أن تحقيق معدلات عالية لا يتم إلا من خلال دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية، يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد الوطني من إطار الركود وتحقيق التنمية.

فالدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من رؤوس الأموال المستثمرة ومن استغلال الموارد المتاحة في المشاريع.

2) نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر **''ألبرت هيرشمان''** صاحب نظرية النمو غير المتوازن، حيث يرى أن النمو غير المتوازن أفضل من النمو المتوازن، فالنمو غير المتوازن قادر على جعل الدولة النامية تحقق تقدما أكبر أما نظرية الدفعة القوية تصلح للدول المتقدمة وليس للدول النامية.

لأنها غير واقعية تسعى إلى تحويل الدول النامية إلى دول متقدمة بين عشية وضحاها، وجوهر هذه النظرية هي أن تنمية الاقتصاد يجب أن تبدأ بإنماء الصناعات الرائدة، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا إلى بقية صناعات الاقتصاد الوطني.

[1] . مرجع نفسه ، ص ،21 .

خـلاصة :

لقد كان النمو الاقتصادي و لايزال من أهم الاهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات ، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية و مستويات المعيشية ، و التخفيف من الفقر و البطالة و هناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي ، أهمها كمية و نوعية الموارد البشرية و الطبيعية ن تراكم رأس المال ، معدل التقدم التقني وغيرها .

و يعتبر كثير من المفكرين الاقتصاديين أن الاستثمار هو السبب الرئيسي للنمو أي أينما يكون هناك معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يكون تدفق أكثر للاستثمارات و إلمام بين كلا الفصلين الاول والثاني لهذا سوف نتطرق في الفصل الثالث الى دراسة العلاقة النمو الاقتصادي و ال

ومن خلال دراستنا في الفصل الاول لموضوع الاستثمار السياحي و الفصل الثاني لموضوع النمو الاقتصادي نسنتظرق في الفصل الموالي دراسة العلاقة بينهما ، وذلك بإستخدام الاقتصاد القياسي لقياس قوة العلاقة و طبيعتها .

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر

الاستثمار السياحي

على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يهتم الباحث في مجال الاقتصاد القياسي بتحديد ودراسة العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية وهذا يتطلب بطبيعة الحال الإلمام الجيد بالنظرية الاقتصادية، والتي تحدد العلاقات الاتجاهية بين تلك المتغيرات، ومن حسن الحظ أن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تمهد للقيام بعملية القياس الكمي، أي تقدير المعلمات والمعاملات تلك النماذج من الواقع البيانات الفعلية، وهذا ما يمكننا من تحديد الآثار الكمية على أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وفي إطار الدراسة القياسية لواقع الاستثمار السياحي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والاستعانة بالمعطيات والإحصائيات المحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات.

وضمن هذا السياق تناولت في هذا الفصل إلى ثالثة مباحث حيث تطرقت:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه ومنهجه.

المبحث الثاني: دراسة تطور الاستثمار السياحي والناتج المحلي الخام.

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه ومناهجه.

الاقتصاد القياسي هو احد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية، بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة .

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي:[1]

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي: [2]

هناك ثلاثة أهداف رئيسية:

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.
- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي.
- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ،التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

[1]) مجدي الشوربجي ، "**الاقتصادي القياسي النظرية و التطبيق**" . الطبعة الأولى . الدار المصرية اللبنانية 1414هـ ، 1994م.ص19

[2]) تومي صالح ، "**مدخل النظرية القياس الاقتصادي**" الجزء الأول . المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ص07

المطلب الثالث : منهج الاقتصاد القياسي: [1]

يتحدد منهج الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية :

1- بناء النموذج القياسي:

إن بناء نموذج ما هو عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعدلات والمعادلة (الدالة) عبارة عن علاقة بين متغير تابع و متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة، والمتغير التابع هو المتغير الذي يتأثر بتغير المتغير المستقل، ومن ثم يكون المستقل (المتغير التفسيري) هو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع.

2- تقدير النموذج القياسي:

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول الى تقديرات دقيقة لقيم معاملاته $(ß_0، ß_1، ß_2، ....)$ وإن عملية القدير هذه تتم بعد تجميع البيانات (x y z ...) اعددها للاستخدام بواسطة تحليل الانحدار.

3- تقييم النموذج القياسي المقدر:

هناك عدة مشاكل قياسية قد تواجه الباحث القياسي منها مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ومشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، ومشكلة التعدد الخطي، هذه المشاكل وغيرها يجب معالجتها قبل القيام بتقييم النموذج القياسي القدر، ويتم هذا من خلال ثلاثة اختبارات رئيسية هي على النحو التالي:

* اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير النموذج القياسي.

* اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير النموذج القياسي.

* اختبار الأداء العام للنموذج القياسي المقدر.

4- استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ:

[1] مجدي الشوربجي ، مرجع نفسه ، ص21

إن الهدف الرئيسي من النموذج القياسي المقدر هو التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمتغير التابع على أساس القيمة المستقبلية المعروفة أو المتوقعة للمتغير المستقل.

ويلاحظ انه قبل استخدام النموذج القياسي المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج القياسي المقدر.

ويوضح الشكل التالي منهج الاقتصاد القياسي:

الشكل رقم (1)

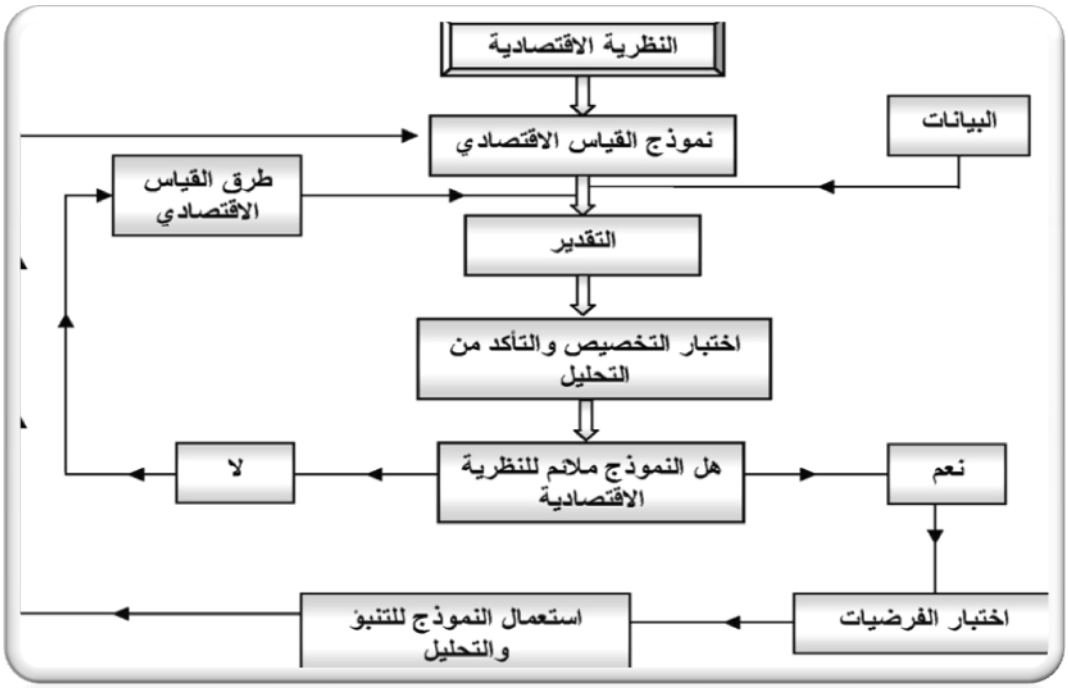

المبحث الثاني: دراسة تطور مؤشرات السياحة و الناتج المحلي الخام.

خصصنا في هذا المبحث دراسة كل من مؤشرات السياحة (invest,agen, emploi)، الناتج المحلي الإجمالي pib وهذا استنادا إلى المعطيات المحصل عليها من طرف الديوان الوطني الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم (3-1) و برنامج Exel 2007، وهذا ما سيتم تناوله في المطالب الموالية.

الجدول رقم (3-1): التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات السياحة (1990-2013)

Annee	Pib (DA)	Emploi	Agen	Investements(DA)
1990	554388.1	1087	480	105000000
1991	862132.8	6540	580	83900000
1992	1074695.8	5430	693	74400000
1993	1189724.9	5000	710	72800000
1994	1487403.6	6586	805	94500000
1995	2004994.7	7723	853	32700000
1996	2570028.9	8522	859	45800000
1997	2780168.0	10807	840	28800000
1999	3238197.5	12067	900	80000000
2001	4227113.1	95000	1027	99500000
2002	4522773.3	97241	1035	111000000
2003	5252321.1	103000	1022	112000000
2004	6149116.7	165000	1034	178500000
2005	7561984.3	172000	1038	184300000
2006	8514843.3	193900	1064	215300000
2007	9366565.9	204400	1070	218900000
2008	11077139.4	320000	1079	300000000
2009	10006839.7	350000	1084	330000000
2010	12034399.0	396000	1122	361300000
2011	14481007.7	420000	1125	390980000
2012	14886885.27	424090	1136	425600000
2013	15313271.9	450809	1156	461204000

المصدر: المعطيات من الديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الأول: دراسة تطور الاستثمار السياحي.

الشكل رقم (2)

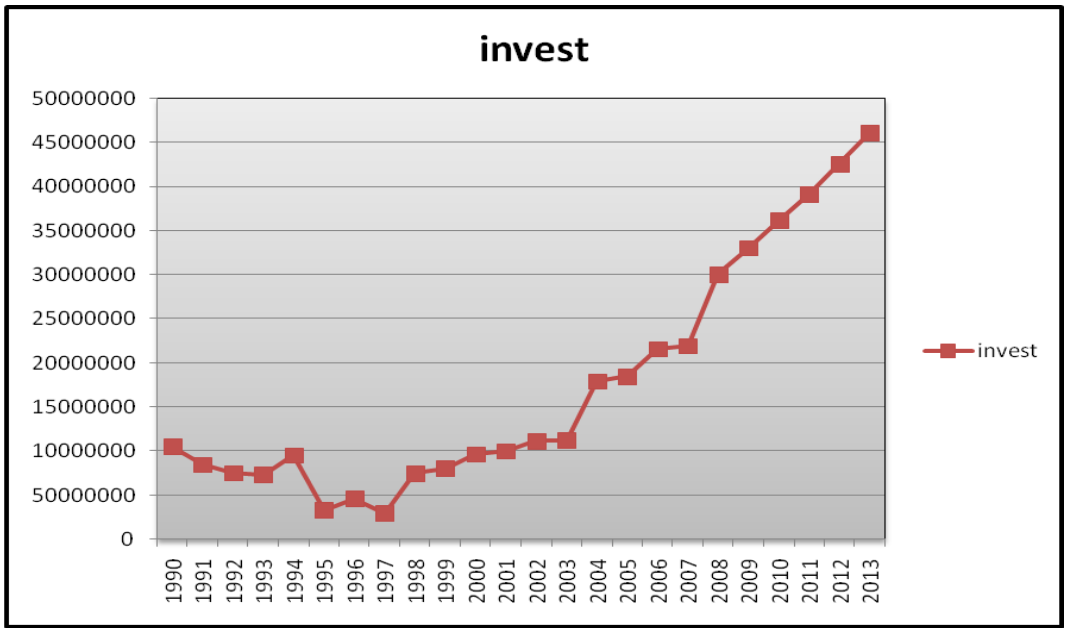

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا على معطيات الجدول رقم (3-1) وبرنامج Excel 2007.

من خلال الشكل رقم (2): نلاحظ أن الاستثمار السياحي في الجزائر من سنة (1990 إلى 1997) منخفض، يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها غياب الأمن الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة والذي انعكس على عدم الاهتمام الكافي بالقطاع السياحي، وأما في الفترة ما بين 1998 إلى 2013 نشاهد تطور ملحوظ في الاستثمار السياحي، أي أن الجزائر تعمل جاهدة على تطوير القطاع السياحي من خلال الاستثمار في هذا المجال.

المطلب الثاني : دراسة تطور العمالة و عدد المؤسسات في القطاع السياحي.

الشكل رقم (3)

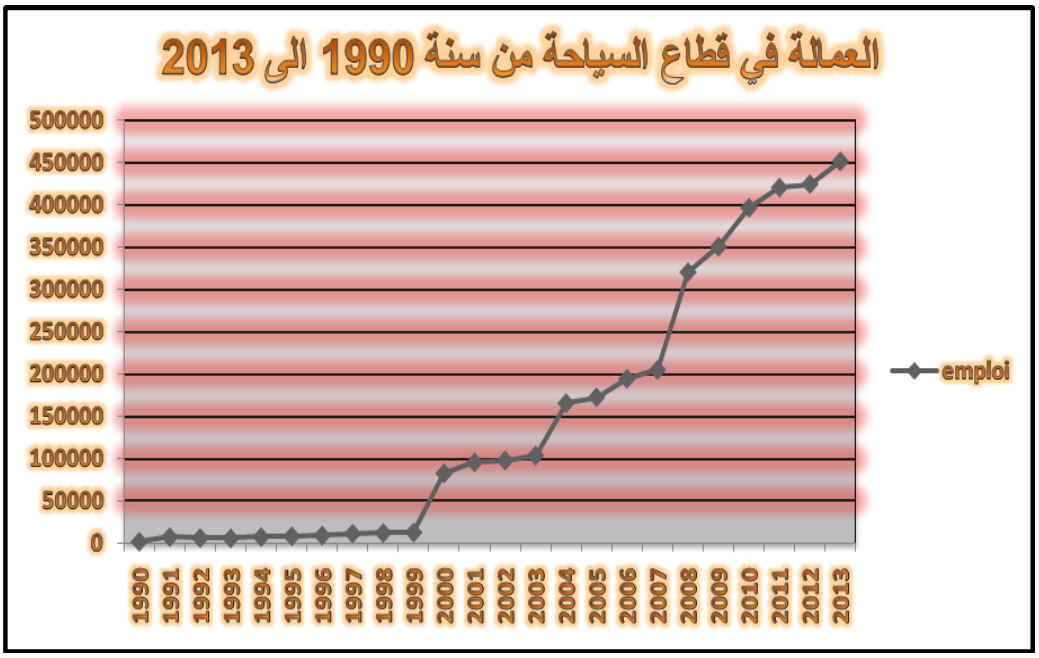

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-1) وبرنامج Excel 2007.

من خلال الشكل (3): نستنتج أن العمالة في القطاع السياحي في الفترة مابين 1990 إلى غاية 1999 منخفضة وهذا راجع إلى أن الجزائر في تلك الفترة كان استثمارها في مجال القطاع السياحي منخفض لذا كانت فرص العمل قليلة وهذا بسبب الوضع الأمني الذي شهدنه الجزائر في تلك الفترة، أما في الفترة مابين سنة 2000 إلى 2013 نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ للعمالة السياحية وهذا راجع إلى تطور وزيادة الاستثمار السياحي، وكذلك نتيجة طبيعة لزيادة المؤسسات الناشطة بالقطاع، حيث ساهمت في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل مباشرة في القطاع وغير مباشرة أي في قطاعات أخرى ترتبط بالقطاع السياحي.

الشكل رقم (4)

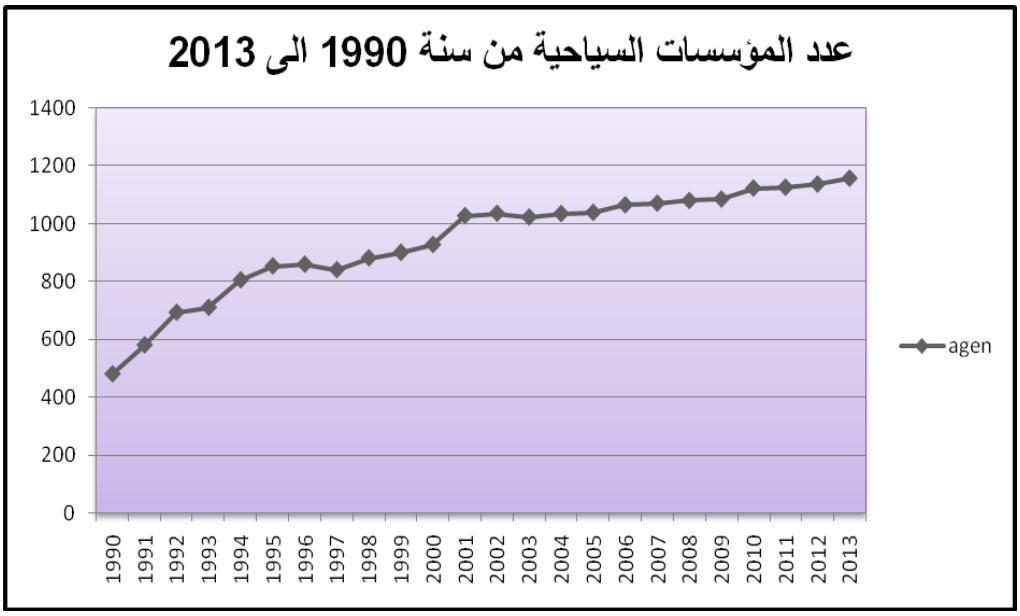

المصدر: من إعداد الطالبة وهذا استنادا على المعطيات الجدول رقم (3-1) واعتماد على برنامج Excel 2007.

وأما بالنسبة لعدد مؤسسات والفنادق نلاحظ من خلال الشكل رقم(4) أنه يتزايد عبر هذه الفترة من سنة 1990 إلى 2013، وهي تعد من أهم مؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس مدى تقيم هذا القطاع ، فنلاحظ أن هناك نية واضحة لدى الدولة الجزائرية في توسيع الطاقات المادية في مجال السياحة لاسيما فيما يخص الطاقة الفندقية.

المطلب الثالث: دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB:

الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات النمو الاقتصادي، والذي يعبر عن حجم الإنتاج المحلي في الجزائر رغم وجود بعض المؤشرات الأخرى، كالناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ... الخ، وأن قيمة الناتج المحلي الخام مقاسة على أساس نظام الحسابات الاقتصادية القومية SCN.

ويوضح الشكل رقم (5) تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر من سنة 1990 إلى 2013

الشكل رقم (5)

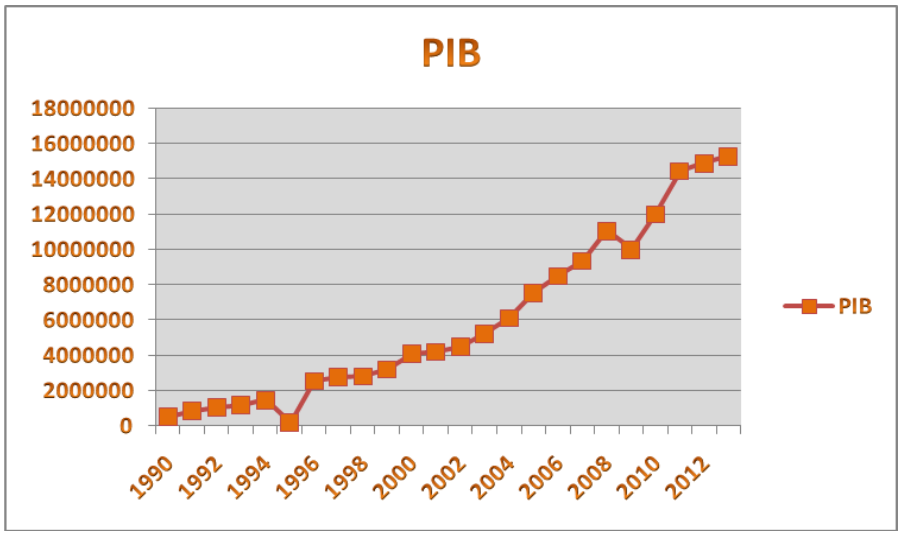

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على المعطيات الجدول رقم (3-1) و اعتماد على برنامج Excel 2007

نلاحظ من الشكل رقم (5) أن الناتج الحلي في سنة 1995 انخفض وهذا راجع للوضع الأمني للجزائر مما أثر على الدخل الوطني، وكذلك في سنة 2009 بحيث سجل انخفاض بسبب الأزمة المالية لسنة 2009 التي شهدها العالم عامة و الجزائر خاصة.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و الاستثمار السياحي.

في هذا المبحث سوف يتم بناء النموذج القياسي المتمثل في نموذج الانحدار المتعدد ، لقياس مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي، استنادا إلى تلك الإحصائيات المحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات والموضحة في الجدول رقم (3-1).

بالإضافة إلى استخدام برنامج Eviews 7 ، الذي يتلاءم مع طبيعة البيانات والإحصائيات المحصل عليها.

المطلب الأول: تقدير النموذج القياسي.

يمكن التعبير عن النموذج الانحدار المتعدد المكون من:

- المتغير التابع و المتمثل في: الناتج الحلي الإجمالي PIB ونرمز له: Y

والمتغيرات المستقلة و المتمثلة في:

- العمالة في قطاع السياحي Emploi ونرمز لها :W

عدد المؤسسات السياحية بالقطاع Agen ونرمز لها: S

- الاستثمار السياحي في الجزائر Invest ونرمز لها: X

وهذه المتغيرات موضحة في الجدول رقم (3-1).

توصيف النموذج قيد الدراسة:

$$Pib=\alpha+ß_1X+ß_2S+ß_3W+U_I$$

حيث أن:

α: الحد الثابت

$ß_i$: معامل المتغيرات المستقلة ، و هو عبارة عن ميل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابع:

i =1,2,3

U_i تخضع للفرضيات التالية و الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2)

فرضيات النموذج	
H_1	إن المتغير التابع PIB يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة.
H_2	$E(u_i) = 0$
H_3	$Var(u_i) = E(u_i^2) = {}^2$
H_4	$E(u_i\ u_j) = 0$
H_5	$Cov(x_{1i}\ u_i) = Cov(x_{2i}\ u_i) = 0$
H_6	أن توزيع (u) هو توزيع طبيعي

1-1- تقدير النموذج PIB:

بفرض توافر الافتراضات السابق ذكرها، و استنادا على الجدول رقم (3-1) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 7 نقوم بتقديم النتائج التالية:

الجدول رقم(3-3)

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 19:12
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.014143	0.008279	1.708289	0.1031
S	5510.500	1416.106	3.891306	0.0009
W	10.69664	8.094485	1.321473	0.2013
C	-2716669.	1283396.	-2.116782	0.0470

R-squared	0.979800	Mean dependent var	6087917.
Adjusted R-squared	0.976770	S.D. dependent var	4776784.
S.E. of regression	728054.2	Akaike info criterion	29.98515
Sum squared resid	1.06E+13	Schwarz criterion	30.18149
Log likelihood	-355.8218	Hannan-Quinn criter.	30.03724
F-statistic	323.3611	Durbin-Watson stat	1.281466
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة استخدام برنامج Eviews 7 .

وكانت نتائج التقدير:

$$Pib=-2716669,77+0,014X+5510,50S+10,69W$$

$$STD \quad (1283396,70) \quad (0,008) \quad (1416,106) \quad (8,094)$$

$$R^2 = 0.97 \quad \bar{R}^2 = 0.97 \quad F = 323.36 \quad DW = 1.28$$

2-1- التحليل الإحصائي:

1-1- اختبار معنوية المعالم α، $ß_1$ ، $ß_2$ ،$ß_3$.

لاختبار معنوية المعالم كل على حدى باستخدام إحصائية استو دنت، ويمكن توضيح نتائج الاختبار في جدول

الذي يوضح القيم T المحسوبة للمعلمات المقدرة والقيم المجدولة المستخرجة من جدول استودنت عند مستوى معنوية 5% وعند درجة الحرية (n-k) أي 20درجة.

الجدول رقم(3-4)

المقدرات	المعلمات	القيم المحسوبة T_{Cal}	القيم المجدولة T_{Tab}	Prob
X	$ß_1$	1.70	2.086	0.103
S	$ß_2$	3.89	2.086	0.0009
W	$ß_3$	1.32	2.086	0.2013
C	α	-2.16	2.086	0.047

و نقوم بوضع الفرضيتين:

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمدا على برنامج

$$\begin{cases} H_0 : \alpha = 0 \\ H_1 : \alpha \neq 0 \end{cases}$$

❖ الفرضية البديلة :

1)- بالنسبة الى α:

بما أن : $|T_{Tab(\alpha)}| > |T_{Cal(\alpha)}|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة α لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% .

و أن Prob : $0.047 > 0.05$

2)- بالنسبة $ß_1$:

❖ فرضية العدم : $H_0 : ß_1 = 0$

❖ الفرضية البديلة : $H_1 : ß_1 \neq 0$

بما أن $|T_{Tab(\alpha)}| < |T_{Cal(\alpha)}|$ نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_1$ ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% أي ان الاستثمار السياحي لا يشرح الناتج المحلي الخام(pib) .

$$Prob : 0.0.103 > 0.05$$

3-)- بالنسبة $ß_2$:

❖ فرضية العدم : $H_0 : ß_2 = 0$

❖ الفرضية البديلة : $H_1 : ß_2 \neq 0$

بما أن $|T_{Tab(\alpha)}| > |T_{Cal(\alpha)}|$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_2$ لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% أي أن عدد المؤسسات السياحية في الجزائر تشرح الناتج المحلي الخام (pib).

$$Prob : 0.0.009 < 0.05$$

4)- بالنسبة $ß_3$:

❖ فرضية العدم : $H_0 : ß_3 = 0$

❖ الفرضية البديلة : $H_1 : ß_3 \neq 0$

بما ان $|T_{Tab(\alpha)}| > |T_{Cal(\alpha)}|$ نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة أي أن المعلمة $ß_3$ ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5% و منه أن العمالة في القطاع السياحي لاتشرح الناتج المحلي الخام (pib).

$$Prob : 0.2013 > 0.05$$

2.1.2. إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لاختبار المعنوية الكلية للانحدار نستخدم إحصائية فيشر وفق العلاقة التالية :

- فبعد وضع فرضية : $H_0 : ß_1 = ß_2 = ß_3 = 0$
- الفرضية البديلة : $H1 : ß_1 \neq \beta_2 \neq ß_3 \neq 0$

$$F_{Tab(3\ ;\ 20)}^{5\%}=3.10 \qquad F_{Cal}=323.36$$

و بما أن إحصائية F_C المحسوبة تفوق القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% ،فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك على أقل متغير مستقل واحد ذو تأثير على المتغير التابع PIB .

و بالإضافة الى ان : $Prob = 0.0000 < 0.05$

2-3- بالاضافة الى ذلك يوجد ارتفاع كبير في مجموع الانحرافات المربعة و التي تساوي

$\sum_i^2=10601257063277.48$ ، مما جعل خط الانحدار لا يشمل بصفة واضحة أغلبية السحابة النقطية.

الموضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(6)

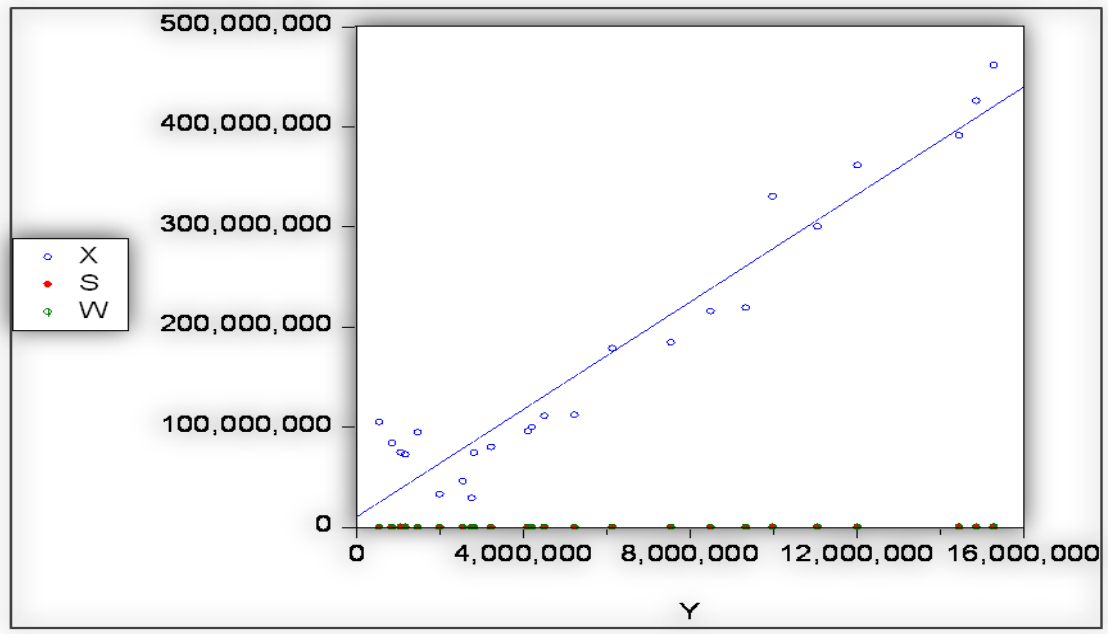

1-3- التحليل الاقتصادي :

- نلاحظ أن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة و التغير التابع PIB ، حيث أن R^2= 0,96
- إشارة المعلمة $ß_1$ صحيحة اي أن إذا تغير (الاستثمار السياحي) بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 0.014 وحدة ن حيث ان في النماذج الكنزية تعتبر أن الاستثمارات هي المؤشر الاساسي و العامل الرئسي في رفع النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .
- أما بالنسبة $ß_2$ كذلك إشارتها صحيحة و موجبة ، يعني هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و عدد المؤسسات السياحية .
- أما $ß_3$ إشارتها صحيحة و موجبة .

و بعد الحليل الاحصائي و الاقتصادي تبين لنا مايلي :

- انعدام المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة $ß_1$، $ß_2$ رغم وجود المعنوية الكلية للنموذج ، و ايضا وجود معامل التحديد R^2 كبير .

- تضخم قيمة الخطأ المعياري للتقدير .

- T ستودنت صغيرة جدا مما جعل بعض المعالم ليس لها معنوية ،و أنها مرفوضة من الناحية الاحصائية و الاقتصادية .

- ظهور ارتباط جزئي بين متغيرين المستقلين (الاستثمار السياحي و العمالة) و هذا موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-5)

	X	S	W
X	1	0.760	0.984
S	0.760	1	0.833
W	0.984	0.833	1

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا على الجدول رقم (3-1) و برنامج Eviews7

وهنا نستنتج أن هناك تعدد خطي ، يعني ارتباط بين المتغيرات المستقلة .

4-1 - اختبار الكشف عن التعدد الخطي :

4-1 -1- إختبار Farrar et Glouber

- ✓ ايجاد مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية فيما بين المتغيرات المستقلة و موضحة في الجدول رقم (3-5).
- ✓ حساب محدد المصفوفة بالإستخدام البرنامج Exel 2007:

D = 0.00615644

- ✓ ثم نحسب الإحصاءة χ^2:

$$\chi^2 = -[n-1-1/6(2k+5)]\text{Ln } D \longrightarrow \chi^2[1/2k(k-1)]$$

n = عدد المشاهدات.

K= عدد المتغيرات .

*فرضية العدم : لا يوجد إرتباط ما بين المتغيرات المستقلة $H_0 : D = 1$

*الفرضية البديلة : يوجد إرتباط مابين المتغيرات المستقلة $H_1 : D < 1$

$\chi^2_{Tab}(5\% ;6)=12.591$ $\chi^2_{cal} = 106.04$

ومنه نجد أن قيمة χ^2 المحسوبة أكبر من المجدولة ،أي نقبل الفرضية البديلة مما يدل على وجود إرتباط ما بين المتغيرات المستقلة (تعدد خطي)،

ولمعالجة هذا المشكل سوف نحذف التنغيرات المسببة له(العمالة) ، و من ثم إعادة تقدير النموذج من جديد ، وهذا ماسوف ندرسه في المطلب الموالي .

المطلب الثاني : تصحيح النموذج القياسي .

لتصحيح النموذج القياسي المعالج في المطلب السابق وجدنا أنه يعاني من مشكلة التعدد الخطي ،ومنه سنقوم بمعالجة هذا المشكل.

2-1- حذف المتغيرة المسببة : ومنه سيتم حذف المتغير المستقلة (العمالة) .

2-2-تقـدير النمـوذج :

بإعتماد على طريقة المربعات الصغرى وباستخدام برنامج Eviews 7 ،تحصلنا على مايلي:

الجدول رقم (3-6)

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/17/15 Time: 22:42
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.024834	0.001789	13.87849	0.0000
S	6896.341	968.3726	7.121578	0.0000
C	-4187602.	650087.4	-6.441598	0.0000

R-squared	0.978036	Mean dependent var	6087917.
Adjusted R-squared	0.975944	S.D. dependent var	4776784.
S.E. of regression	740877.9	Akaike info criterion	29.98553
Sum squared resid	1.15E+13	Schwarz criterion	30.13278
Log likelihood	-356.8263	Hannan-Quinn criter.	30.02460
F-statistic	467.5527	Durbin-Watson stat	1.491204
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews7

و نتائج التقدير كالتالي :

$$Pib = -4187602.55 + 0.024\ X + 6896.34\ S$$

STD	(650087.4)	(0.001)	(986.37)
T	(-6.44)	(13.87)	(7.12)

$R^2 = 0.97$ $F = 467.55$

2-3-التحليل الاحصائي للنموذج :

2-3-1 إختبار معنوية المعالم α ، β_0 ، β_1 . Test de Student:

- من أجل المعامل α : القيمة الاحصائية لستودنت هي T_{cal} = -6.44 وهي أكبر بالقيمة المطلقة من الاحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5% ،و درجة الحرية (21) T_{tab} = 2.080 ، أي

$T_{cal} > T_{tab}$ ، كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي P-Value = 0.000 ،و هي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم α =0 ، و نقبل الفرضية البديلة $\alpha \neq 0$ ، ومنه المعامل α له معنوية إحصائية .

- من أجل المعامل β_0 : القيمة الاحصائية لستودنت هي T_{cal} = 13.87 وهي اكبر من الاحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5% ، و درجة الحرية (21) T_{tab} = 2.080 ، أي $T_{cal} > T_{tab}$،

و كما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل بساوي P-Value = 0.000 ، وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ، وعليه فاننا نرفض فرضية العدم β_0 =0 ، و نقبل الفرضية البديلة $\beta_0 \neq 0$ ، ومنه المعامل β_0 له معنوية إحصائية أي ان الاستثمار السياحي يشرح النمو الاقتصادي PIB .

- من أجل المعامل β_1 : القيمة الاحصائية لستودنت هي T_{cal} = 7.12 و هي اكبر من الاحصائية ستودنت المجدولة عند مستوى المعنوية 5% ، ودرجة الحرية (21) T_{tab} = 2.080 ، أي $T_{cal} > T_{tab}$،

وكما لدينا أيضا مستوى معنوية هذا المعامل يساوي P-Value = 0.000 ، وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 و عليه فاننا نرفض فرضية العدمβ_1 = 0 ،و نقبل الفرضية البديلة $\beta_1 \neq 0$ ، ومنه المعامل β_1 له معنوية إحصائية أي أن عدد المؤسسات السياحية في الجزائر تشرح النمو الاقتصادي PIB .

-2-3-2- إختبار المعنوية الاجمالية للنموذج Test de fisher :

نضع الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم :} \\ H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة :} \end{cases}$$

وبما أن إحصائية F_c المحسوبة والتي تساوي 467.55 تفوق القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% و المساوية للقيمة $F_{[K-1\ ;\ n-K\ ;\ \alpha\%]} = F_{[2\ ;\ 21\ ;5\%]}$ = 3.47 ، فإننا نقبل الفرضية البديلة و نرفض فرضية العدم ،وبمستوى

معنوية يساوي Prob =0.00000 وهو أقل من (0.05) ، وبناءا على هذا نستطيع القول بان النموذج له معنوية إجمالية .

- وإضافة الى ذلك نلاحظ ان قيمة معامل التحديد تساوي $R^2 = 0.978$.

2-4- التحليل الاقتصادي للنموذج :

من الجدول رقم (6) : نلاحظ مايلي :

بالنسبة لمعامل مؤشر الاستثمار السياحي في الجزائر ، نلاحظ أن إشارته موجبة ، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (PIB) و المتغير المستقل (Invest) ، حيث إذا تغير الاستثمار السياحي بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 0.024834 وحدة ،و هذا موافق للنظرية الاقتصادية .

و اما بالنسبة لمعامل عدد المؤسسات السياحية في الجزائر ، نلاحظ أن إشارته موجبة أي ان العلاقة طردية بين الناتج المحلي الخام و عدد المؤسسات ، حيث كلما إرتفع عدد المؤسسات السياحية بوحدة واحدة فإن قيمة الناتج المحلي الخام ستزداد بـ 6896.34 وحدة .

المطلب الثالث : الدراسة القياسية للنموذج .

3- 1- إختبار تجانس البواقي " White ":

❖إختبار White :

يعتمد هذا الاختبار على إيجاد العلاقة بين مربع البواقي و المتغيرات المستقلة ، و مربع هذه المتغيرات المستقلة وإختبار المعنوية الكلية للنموذج" test de fisher "عند مستوى المعنوية 5% درجة الحرية (21 ; 2)

وبالاعتماد على برنامج Eviews 7 يمكننا إختبار مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء من صياغة الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \alpha = ß_1 = ß_2 = ß_3 = 0 & \text{فرضية العدم: تجانس تباين الاخطاء} \\ H_1 : \alpha \neq 0 \text{ ou } ß_1 \neq 0 \text{ ou } ß_2 \neq 0 \text{ ou } ß_3 \neq 0 & \text{فرضية البديلة : عدم تجانس تباين الاخطاء} \end{cases}$$

$$F_{Tab} = 3.37$$
$$F_{Cal} = 0.309$$

وكانت نتائج برنامج Eviews 7 كالتالي :

الجدول رقم (3-7)

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.308990	Prob. F(2,21)	0.7375
Obs*R-squared	0.686073	Prob. Chi-Square(2)	0.7096
Scaled explained SS	0.404093	Prob. Chi-Square(2)	0.8171

المصدر : من إعداد الطالبةو بإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-6) باستخدام برنامج Eviews 7

- بما أن $F_{Cal} < F_{Tab}$ ، أي نقبل H_0 و نرفض H_1 عند مستوى المعنوية 5%، هذا مايدل على عدم وجود مشكلة عدم تجانس الاخطاء .

❖ الاحصاءة LM بالاعتماد على برنامج Eviews 7:

H_0 : فرضية العدم : تجانس تباين الاخطاء
H_1 : فرضية البديلة : عدم تجانس تباين الاخطاء

$LM = n*R^2$ $\quad$ $n = 24$
$LM = 0.686$ $\quad$ $R^2 = 0.128$
$\chi^2 = 5.991$

و بالمقارنة : $LM > \chi^2$ ، نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة عند مستوى المعنوية 5% ، أي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء .

3-2- إختبار الاستقلال الذاتي للبواقي(Autocorrèlation):

3-2-1-إختبار Durbin-Watson

فرضية العدم $H_0 : \rho = 0$
فرضية البديلة $H_1 : \rho \neq 0$

وبإستخراج قيمتي dl و du من الجدول الاحصائي DW ، مع العلم أن عدد المشاهدات $n = 24$ و عدد المتغيرات المستقلة $k = 2$ وجدنا :

$DW = 1.491$ $\quad$ $dl = 1.19$
$du = 1.55$

عند مستوى المعنوية 5% نجد أن موجود في المنطقة الغير محدد يعني أن الارتباط غير محدد و يوضحه الشكل البياني التالي :

الشكل رقم :(7)

$\rho > 0$	غير حاسم	لا يوجد إرتباط	غير حاسم	$\rho < 0$
0	Dl	Du	4-du	4-dl

3-2- 2- إختبار Breuch - Godfrey :

و بما أن في الاختبار DW كان الارتباط غير محدد سوف نقوم باختبار Breuch-Godrey و نستخلص فكرة هذا الاخير في ايجاد علاقة معنوية بين الاخطاء و يكون الارتباط اكثر من درجة .

كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-8)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.325004	Prob. F(2,21)	0.7261
Obs*R-squared	0.720563	Prob. Chi-Square(2)	0.6975
Scaled explained SS	0.424408	Prob. Chi-Square(2)	0.8088

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (3-6) ، بالاستناد برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مستوى المعنوية بلغت 0.7261 بالتالي هي اكبر من مستوى المعنوي 0.05 ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة (استقلالية الأخطاء) و نرفض الفرضية البديلة ، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الأخطاء .

3-3-اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Test de Normalitè).

الشكل رقم (8) : توزيع الاحتمالي للبواقي

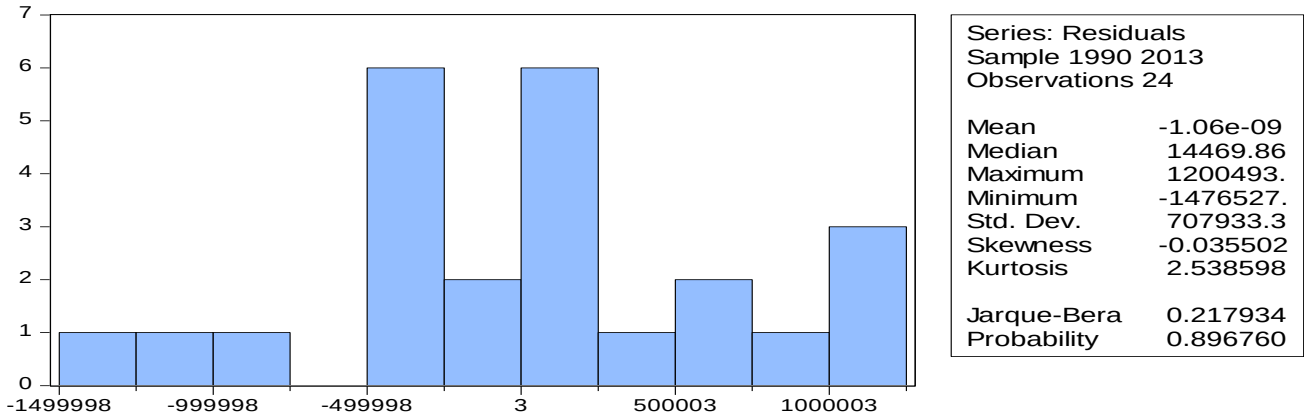

المصدر : من إعداد الطالبةبإعتماد على نتائج الجدول رقم (3-6) باستخدام Eviews 7

نلاحظ من الشكل اعلاه أن ادنى مستوى المعنوية بلغت 0.8967، بالتالي أكبر من مستوى معنوية 0.05، و عليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة ، أي أن هناك توزيع طبيعي في البواقي ، معناه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

3-4- مقارنة القيم الفعلية و القيم المقدرة للناتج المحلي الخام (PIB) .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) أن القيم المقدرة ليست بعيدة عن القيم الفعلية إلا في سنتي 2009، 2011

الشكل رقم (9)

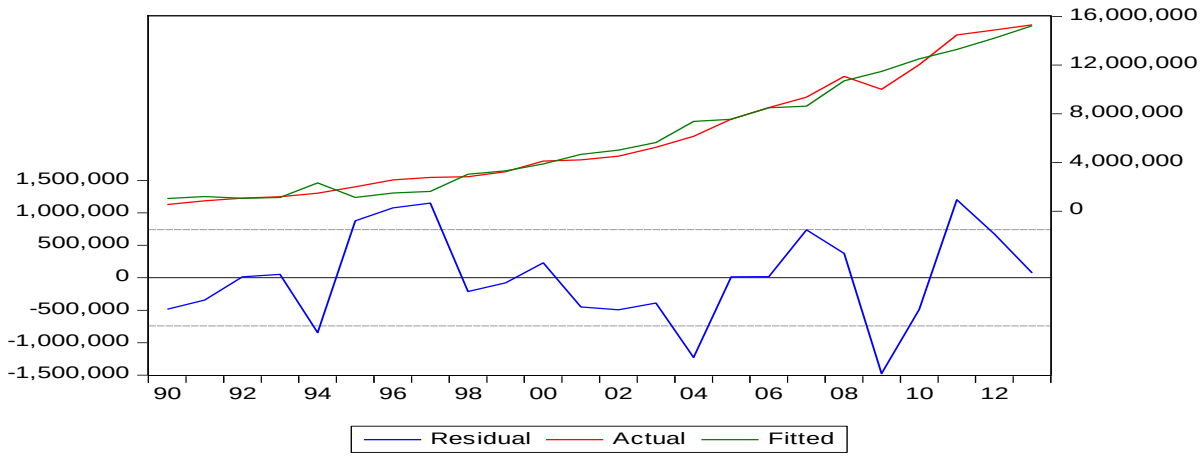

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على نتائج الجدول رقم (3-6) و بإستخدام Eviews 7

3-5- التنبؤ Prévision :

وفقا للدراسة الإحصائية و الاقتصادية ، القياسية استنتجت أن النموذج جيد و قابل للتنبؤ

الشكل رقم (10) : مدى قدرة النموذج على التنبؤ

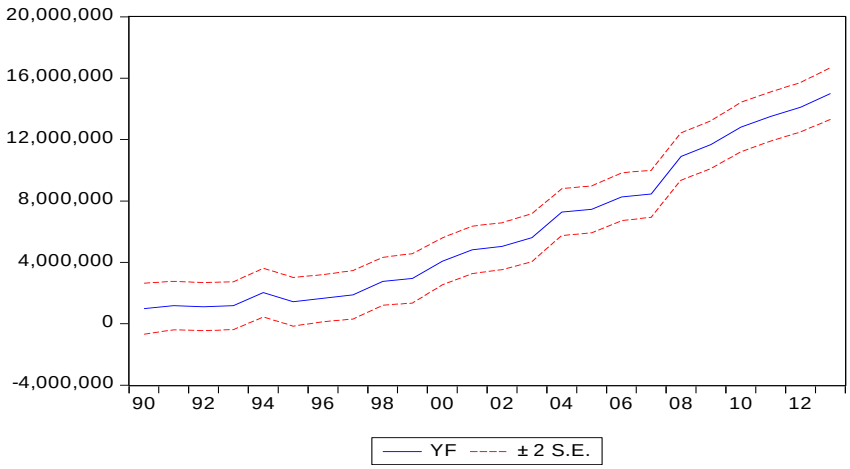

Forecast: YF	
Actual: Y	
Forecast sample: 1990 2013	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	664619.5
Mean Absolute Error	528267.5
Mean Abs. Percent Error	15.29291
Theil Inequality Coefficient	0.043370
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.005102
Covariance Proportion	0.994898

من خلال الشكل رقم (10) ، و من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية ، القياسية نلاحظ أن النموذج المقدر صالح للتنبؤ .

ومن خلال الشكل رقم(2) الذى يوضح تطور الاستثمار السياحي في الجزائر ،و الشكل رقم (4) الذي يوضح تطور عددالمؤسسات السياحية في الجزائر نلاحظ أن كل منهما لها مركبة الاتجاه العام لانها تستمر في إتجاه واحد وأنها متزايدة بشكل مستمر و في مدة طويلة من الزمن ومنه سنقوم بالتنبؤ بالناتج المحلي الخام لسنة 2025 ،و قبل هذا نتنبأ بالمتغيرات المستقلة (عدد المؤسسات ، الاستثمار السياحي) بدلالة الزمن ومنه نستخرج معادلة الاتجاه العام بالاعتماد على برنامج SPSS .

الجدول رقم(3-9):معادلة الإتجاه العام للمتغير Agen

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-47757,291	3742,211		-12,762	,000
	T	24,330	1,870	,941	13,013	,000

a. Variable dépendante : agen

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستخدام معطيات الجدول رقم(1) وباستناد على برنامج SPSS

$$Agen=-47757,291+24,330T$$

الجدول رقم(3-10) معادلة الإتجاه العام للإستثمار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-3,307E10	3,773E9		-8,766	,000
	T	1,661E7	1884887,106	,883	8,812	,000

a. Variable dépendante : inv

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستخدام معطيات الجدول رقم(1) وباستناد على برنامج SPSS

$$Invest = -3306990798,1281+16609048,6958T$$

.و بعد تقدير لكلا المعادلتين للمتغيرين المستقلين سنقوم تقديرهما لسنة 2025 =T نجد مايلي :

$$Agen = 1510.959\ DA$$
$$Invest = 564332810.9\ DA$$

.وبعد هذا نعوض كلهما في النموذج القياسي التالي:

$$Pib_{2025} = -4187602.55 + 0.024\ Invest_{2025} + 6896.34\ Agen_{2025}$$

ومنه نجد :

$$pib_{2025} = 19776471.9\ DA$$

وبعد التنبؤ للناتج المحلي الخام لسنة 2025 أنه في ارتفاع متزايد عن السنوات الماضية.

خـلاصة:

من خلال دراستنا القياسية (لآثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي) ، تبين لنا إن الجزائر في السنوات الأخيرة تقوم بدعم و تطوير المشاريع الاستثمارية السياحية ، التي تعتبر هذه الأخيرة جزء من الاستثمارات الإجمالية للجزائر و هذا مما يؤدي إلى زيادة في حجم النمو الاقتصادي و بالتالي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ، وما يؤكد ذلك هو ما توحي إليه الدراسة القياسية التي بينت إن كل من مؤشر الاستثمار السياحي و عدد المؤسسات السياحية ، وناتج المحلي الخام ، أظهرت أن هناك علاقة جيدة بينهم ، أي قطاع السياحة قادر على إن يكون قطاعا حيويا و يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة ما بعد البترول ، و أن يكون منافسا له.

الخاتمة العامة

الخاتمـة العامـة

يتضح لنا من خلال دراستنا أن السياحة أصبحت ظاهرة دولية ضخمة لا يمكن تجاهلها، وصناعة كبيرة لها مكانة بارزة بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

والسياحة تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى دخل الاقتصاد الوطني، وتوفيرها لفرص العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال السياح والمستثمرين.

ونظرا لهذه الأهمية أصبحت العديد من الدول المتقدمة والنامية منها تهتم بالقطاع السياحي والاستثمار فيه وتطوير من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

أن الجزائر ورغم امتلاكها لمقومات سياحية فريدة ومتميزة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نتيجة لسوء الاستغلال، وأيضا نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات، إلا أنها الآن بعدما اتخذت سبيلها إلى طريق الإصلاح أصبح تنويع الاقتصاد والموارد ضرورة حتمية تفرض عليها انتهاج سياسة سياحية جديدة تهدف إلى ترقية وتطوير المنتوج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه، الذي من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد، وعليه يمكن التطرق لأهم النتائج.

النتـائج:

تبين من خلال هذا الموضوع يمكن إيجاز النتائج التالية:

- ✓ إن القطاع السياحي عامة والاستثمارات خاصة تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة، بحث يعد نشاطا اقتصاديا هاما كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة لمساهمته في ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، خلقها لفرص العمل، زيادة إرادات الدولة وتحقيقها للرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

✓ والاستثمار في القطاع السياحي يمتاز بخصائص تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ يحتاج إلى حجم كبير من التمويل، وطول فترة الانجاز وذلك من خلال تقديم تحفيزات وتشجيعات عديدة تساعد على تطويره وترقيته وهذا ما يؤكد صحة الأولى.

✓ تأثرت السياحة الجزائرية بالأوضاع الأمنية التي شهدتها في بداية التسعينات والتي أدت إلى انتكاسها مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

✓ تكمن أهمية النمو الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني، ومن بهذا قمنا بإثبات صحة الفرضية الثانية.

✓ بالاستخدام الأساليب العلمية في عملية التقدير القياسي وتكمن أهميتها في دورها لتوجيه المخططات الإستراتجية واتخاذ القرارات المناسبة، وأهمها الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية بحيث تبين لنا مدى فعالية تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي للجزائر وبهذا قمنا بإثبات الفرضية الأخيرة.

التوصيات و الاقتراحات:

- وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها.
- إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحي.
- تشجيع التعاون والشراكة الخواص في مجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة القوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكبر مرونة لجذب المستثمرين.
- ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحي، وتبقى الدولة كمراقب للمشاريع.
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة الداخلية من جهة، من أجل إيجاد توافق بين السياح المحلين والأجانب من جهة أخرى.

- نقترح إدخال مادة التربية السياحية ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية والاقتصاد السياحي في الجامعة.
- ضرورة زيادة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد أو كليات لان يوجد بالجزائر أربعة مراكز التكوين فقط (بومرداس ، بوسعادة ، تيزي وزو ، بير خادم).
- يجب على الدولة الاهتمام بالبنية التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات، وسكك الحديدية، ومن شأنها جذب السياح.
- تشجيع السياحة الداخلية الجزائرية وتطوير السياحة البيئية.
- تشجيع وتطوير المشاريع الاستثمارات السياحية بالمناطق الصحراوية لان معظم المشاريع ممركز في الشمال بنسبة 80% .

ونأمل بتحول الجزائر قبلة سياحية للسياح تكون لها مكانة مرموقة محليا ودوليا، وتشجيع مختلف المشاريع في هذا المجال، والتكوين في المجال الفندقي والسياحي.

قـائـمـة

المـراجـع

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- أحمد الجلاد،"**التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية و التطبيق**"،طبعة الاولى،عالم الكتاب، القاهرة، 1988.
- أحمد محمود مقابلة ، "**صناعة السياحة** " ،الطبعة الاولى ، دار الكنوز المعرفة ، عمان ، الاردن ، 2008.
- تومي صالح،"**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** "،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 1999.
- حسن عمر ،"**التنمية و التخطيط الاقتصادي** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2009.
- سالم توفيق النجفي ،"**اساسيات علم الاقتصاد** " ،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2000 .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"**الاتجاهات الحديثة في التنمية** "،مطبعة الاشعاع، الاسكندرية ، 2001 .
- فايز ابراهيم الحبيب ،ّ **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي** " ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة عبد الملك سعود ، السعودية ، 1985 .
- فيصل أحمد يونس ، " **الجغرافيا السياحية** "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ن بيروت ، 1999 .
- مجدى الشوربجي،"**الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق** "الطبعة الاولى،الدار المصرية اللبناني ،1414هـ-1994م.
- محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، " **التنمية الاقتصادية** " ، دراسات تطبيقية ونظرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2003 .
- محمد عبد القادر عطية ، رمضان أحمد مقلد ، " **النظرية الاقتصادية الكلية** " ، كلية الاقتصاد ، جامعة
- محمد ناجي حسن خليفة ، "**النمو الاقتصادي ،النظرية و المفهوم** " ، القاهرة ، مصر ، 2001 .

- محمود كامل ، "**السياحة الحديثة علما و تطبيقا** " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ن القاهرة 1999 .

- موفق عدنان عبد الجبار الحميري ،" **أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة** " عمان مؤسسة الوراق ،2009 .

- منال عبد المنعم ، "**السياحة تشريعات و مبادئ** " ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 .

- منير حجاب ، " **الاعلام السياحي** " دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2002 .

- ميشيل توداروا ،" **التنمية الاقتصادية** " ، ترجمة محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود عبد الرزاق ، الطبعة الانجلزية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1427هـ – 2006م .

- نبيل الروبي ، " **اقتصاديات السياحة** " ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1995 .

- نعيم الظاهر،سراب إلياس،" **مبادئ السياحة**"،الطبعة الاولى،الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن ، 2001 .

الملتقيات:

- علاء سليمان الحكيم ، " **دراسة أولية حول إمكانية السياحة في مصر و دورها في التنمية** " ، وقائع مؤتمر السياحة في مصر ، دمياط ، 20-04-1986م .

- عيسى مرزاقة ، محمد الشريف شخيشان ،" **الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة** " ، يومي 09-10 مارس 2010 ،جامعة محمد خيضر بسكرة .

الأطروحات :

خالد كواش، **''مكانة وأهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية (حالة الجزائر) ''**رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، فرع التخطيط جامعة الجزائر ، دفعة 2003 . 2004 .

مذكـرات :

– عيشي صليحة ، **" الاثار التنموية للسياحة"** ، رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة ،2005.

– ساسي نعيمة ،**" دور التمويل السياحي في جلب الاستثمارات السياحية في الجزائر"** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تسويق ، سنة 2012 –2013 م.

– ريان درويش ، **" الاستثمارات السياحية "** ، رسالة ماجستير في التخطيط ، جامعة الجزائر ، 1997.

تقارير:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، الإعداد،1، 5، 7، 8، 9، 10، 12، 15، 16.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و التقدير...	
الإهداء..	
الفهرس..	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول : السياحة والاستثمار السياحي	
تمهيد	07
المبحث الأول: مفاهيم عامة للسياحة	08
المطلب الأول :لمحة تاريخية عن السياحة و مفهومها..............................	08
المطلب الثاني : أنواع السياحة و آثرها	12
المطلب الثالث : مكانة السياحة في الاقتصاد	14
المبحث الثاني :مفهوم الاستثمار السياحي محدداته وحواجزه...........	17
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار السياحي	17
المطلب الثاني :محددات الاستثمار السياحي	18
المطلب الثالث :حواجز الاستثمار السياحي	20
المبحث الثالث :مقومات و ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر.............	21
المطلب الأول :مقومات السياحة في الجزائر....................................	21
المطلب الثاني :ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر	23
المطلب الثالث :مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر	24
خاتمة الفصل الأول	28
الفصل الثاني : نظرية النمو الاقتصادي	
تمهيد	29
المبحث الأول : مدخل عام لنظرية النمو الاقتصادي	30
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني : أهمية النمو الاقتصادي	31
المطلب الثالث :السجل التاريخي للنمو الاقتصادي (الخصائص الست لكروفتش).......	31
المبحث الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي و أهم محفزاته و عوائقه	33

المطلب الأول : مقاييس النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني : محفزات النمو الاقتصادي	36
المطلب الثالث : معوقات النمو الاقتصادي	37
المبحث الثالث :نظريات النمو الاقتصادي	38
المطلب الأول : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك	38
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي عند كنزيين.....	38
المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر.....	39
خاتمة الفصل الثاني	40
الفصل الثالث دراسة قياسية لآثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي	
تمهيد	42
المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي و أهدافه ،مناهجه	43
المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي	43
المطلب الثاني : أهداف الاقتصاد القياسي	43
المطلب الثالث : منهج الاقتصاد القياسي	44
المبحث الثاني : دراسة تطور كل من مؤشرات السياحة و الناتج المحلي الخام (pib).....	46
المطلب الأول : دراسة تطور الاستثمار السياحي (1990-2013).....	47
المطلب الثاني : دراسة تطور العمالة و عدد المؤسسات في قطاع السياحة (1990-2013).....	48
المطلب الثالث : دراسة تطور الناتج المحلي الخام (1990-2013).....	49
المبحث الثالث : دراسة العلاقة مابين النمو الاقتصادي و الاستثمار السياحي	50
المطلب الأول : تقدير النموذج القياسي	51
المطلب الثاني :تصحيح النموذج القياسي	58
المطلب الثالث : الدراسة القياسية للنموذج المصحح	60
خلاصة الفصل الثالث	66
الخاتمة العامة.....	68
قائمة المراجع	71
فهرس المحتويات	75
قائمة الجداول و الأشكال البيانية	78
ملخص	

قـــائمة الجـــداول

و

الأشكـــال البيانيـة

قـائمة الجـداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	مؤسسات التكوين السياحي	**25**
(1-3)	التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة لمؤشرات السياحية (1990-2013)	**46**
(2-3)	فرضيات النموذج	**52**
(3-3)	نتائج تقدير النموذج (1) ببرنامج Eviews 7	**52**
(4-3)	نتائج اختبار ستودنت	**53**
(5-3)	نتائج الارتباط الجزئي	**56**
(6-3)	نتائج تقدير النموذج المصحح ببرنامج Eviews 7	**58**
(7-3)	نتائج إختبار وايت	**61**
(8-3)	نتائج إختبار Breuch-Godfrey	**62**
(9-3)	نتائج معادلة الاتجاه العام Agen ببرنامج spss	**65**
(10-3)	نتائج معادلة الاتجاه العام Invest ببرنامج SPSS	**65**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	منهج الاقتصاد القياسي	**45**
02	منحى بياني لتطور الاستثمار السياحي في الجزائر (1990-2013	**47**
03	منحنى بياني لتطور العمالة في قطاع السياحة في الجزائر (1990-2013)	**48**
04	منحنى بياني لتطور عدد المؤسسات السياحية في الجزائر(1990-2013)	**49**
05	منحني بياني لتطور الناتج المحلي الخام في الجزائر (1990-2013)	**50**
06	شكل السحابة النقطية للنموذج المقدر الأول	**55**
07	نتائج إختبار داربن واتسن	**62**
08	إختبار جاك بيرا	**63**
09	مقارن القيم الفعلية و القيم المقدرة للناتج المحلي الخام	**63**
10	مدى قدرة النموذج على التنبؤ (اختبار ثايل)	**64**

الملخص :

* تعد السياحة أحد المجالات التي شهدت في الآونة الاخيرة اهتماما مزايدا ، باعتبارها أصبحت تشكل مورد هام في جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة ،و بالتالي المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني و امتصاص عدد كبير من البطالة ، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني بصفة عامة و الاستثمار الاجنبي بصفة خاصة في مجال السياحي ، حيث تسعى هته الورقة البحثية إلى تثمين مسعى الجزائر في ترقية الاستثمار السياحي الذي من شأنه إنعاش الاقتصاد الوطني ، ورفع مستوى النمو الاقتصادي .

و ذلك باعتماد على طرق كمية و قياسية و بناء نموذج قياسي لتفسير العلاقة بين الاستثمار السياحي و النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : القطاع السياحي ، الاستثمار السياحي ، العمالة ، النمو الاقتصادي ، نموذج الانحدار.

REZYME :

Tourism is one of the domains that has seen a recent growing interest has become an important resource to bring in significant revenues of foreign currency and thus contribute to the funding of the national economy and the absorption of a large number of unemployment through common national investment in general and foreign investment particularly as it seeks Our research these circumstances to Algeria in a bid valuing upgrade tourism investment which launched the national economy and raise the level of economic growth.

And depending on the amount and methods of record and record as well as building a model for the interpretation of the relationship between tourism investment and economic growth .

Key Words: Tourism sector , Tourism investment, Labor ,Economic growth , Regression model.